

## الفصل الرابع

### تكيف ميزان المدفوعات

#### ١.٤ . طبيعة مشكلة التكيف :

إنتهينا في الفصل الثالث من الشق الأول لنظريات توازن ميزان المدفوعات ، وهو الشق المتعلق بالعوامل المسئولة عن حدوث الخلل في هذا الميزان . هذا الإختلال إما أن يكون موجباً في صورة فائض في ميزان المدفوعات ، أو إن يكون سالباً في صورة عجز في هذا الميزان . ويطلق على الفائض إصطلاح التوازن الإقتصادي الخارجي الموجب ، في حين يطلق على العجز إصطلاح التوازن الإقتصادي الخارجي السالب .

وننتقل الآن إلى معالجة الشق الثاني لنظريات توازن ميزان المدفوعات ، وهو الشق المتعلق بتكيف الإختلال في ميزان المدفوعات (١) .

(١) يطلق على هذه المشكلة أيضاً إصطلاح «تسوية» ميزان المدفوعات ، أو «تصحيح» -Correc-tion ميزان المدفوعات ، أو إصطلاح «تعديل» ميزان المدفوعات . أو «إعادة» التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات مرة أخرى . وفي هذا الخصوص فإن هذا الكتاب يفضل إختيار إصطلاح «التكيف» لأنه أكثر دلالة على المعنى المقصود في هذا الكتاب من ناحية ، ولكثرة شيوعه في الوقت الحاضر من ناحية أخرى .

## (١) Adjustment of a Balance - Of - Payments Disequilibrium

ويقصد بعملية « التكيف » تلك العملية التي يزول بمقتضاها الإختلال في ميزان المدفوعات حالة حدوثه .

وعند دراسة مشكلة « التكيف » في ميزان المدفوعات فإن الأمر يتطلب تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين هما :

● الإطار النظرى المتعلق بمجموعة القوى Forces أو الآليات Mechanisms المتكفلة بإعادة التوازن - أى تصحيح الإختلال - مرة أخرى حالة حدوثه . ويطلق على هذا الإطار النظرى إصطلاح « نظرية التكيف » The Adjustment Theory ، وهى النظرية التى تبحث فى كيفية إعادة التوازن الإقتصادى السوى لميزان المدفوعات المستقل بعد أن شهد إختلالاً بالعجز أو الفائض .

● مرحلة إختيار وتصميم السياسات الملائمة لميزان المدفوعات لإعادة التوازن الإقتصادى الذى إختل مرة أخرى . وفى هذا الخصوص جرت العادة فى هذه المرحلة على التفرقة بين الوجهين التاليين لعملية إختيار وتصميم السياسات .

○ يتعلق الوجه الأول بمرحلة إختيار الآليات الذاتية Automatic Mechanisms ، وهو الوجه المتعلق بمرحلة التصحيح الذاتى Self - Correcting Adjustment لمظاهر الإختلالات التى أصابت ميزان المدفوعات المستقل . ومن الشروط الأساسية لعملية الإختيار هذه عدم تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى بأى صورة من الصور ، وهو ما أطلقنا عليه من قبل فكرة «حياد السياسات الإقتصادية» بمختلف صورها . ورغم أن ميكانيزم تغيرات الدخل Income Changes Mechanism ينتمى إلى

(١) - راجع فى هذا الخصوص كلام من :

- W.M. Scammell, International Trade and Payments, Op. Cit., PP 291- 296 .  
- R.M. Stern, The Balance - of - Payments : Theory and Economic Policy, Op. Cit., PP. 70 - 109 .

فصيلة مجموعة الآليات الذاتية - وهو المنهج الكينزي J.M Keynes - إلا أن كينز لم ير ضرورة لتدخل الدولة في مجال تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات حيث إعتبره إمتداداً لعملية التوازن الداخلى ، فأقر التدخل الحكومى فى الحالة الثانية وحرمه فى الحالة الأولى - وهى حالة الإختلال فى موازين المدفوعات .

○○ أما الوجه الثانى فيتعلق بمرحلة إعداد وتصميم السياسة - Policy Induced Mechanisms ، وهى المرحلة التى تقر دوراً واضحاً للدولة فى إعداد السياسات الملائمة لتصحيح الإختلال فى موازين المدفوعات . من هذا فإن الآليات التصحيحية ليست ذات طبيعة ذاتية أو تلقائية كما هو الحال فى مرحلة إختيار الآليات المتعلقة بالوجه الأول ، وإنما هى آليات موجهة من جانب السلطات الإقتصادية لتصحيح الإختلال فى ميزان المدفوعات . وفى هذا الخصوص فإنه يمكن تعريف مجموعة السياسات الملائمة لتصحيح الإختلال فى موازين المدفوعات بالدول المختلفة بأنها تلك السياسات المختارة والمعدة على هدى من مبادئ النظريات المختصة بالتحليل النظرى لمشكلة التكيف ، وهى ما أطلقنا عليها من قبل نظريات التكيف .

غير أن التطبيق الدقيق لمضاهاة السياسات الملائمة لميزان المدفوعات بجوهر المبادئ والإفتراضات النظرية التى تحتوى عليها « نظرية التكيف » قلما حدثت فى الواقع العملى . ولقد حظيت هذه النقطة برقعة واسعة من المناقشات والكتابات الأكاديمية التى أعقبت إتساع نطاق الإختلالات فى موازين مدفوعات الدول فى أعقاب الحرب العالمية الأولى حينما تم بلورة الآليات الذاتية على هدى من مبادئ النظريات الكلاسيكية ، وهى النظريات المعروفة بالنظرية النقدية لتوازن ميزان المدفوعات . ولقد إعتمدت هذه النظرية فى بلورة المنهج الكلاسيكى Classical Approach على واقع الإقتصاد العالمى خلال تلك الفترة ، وهو الواقع القائم على قاعدة الذهب الدولية كنظام

نقدى دولى ، والدور المتميز الذى إختصت به السلطات النقدية فى سعيها للهيمنة على كمية النقود ، وبالتالي فى مستويات الأسعار . وعلى الرغم من ذلك فلقد ظلت هناك فجوة بين ما تقضى به النظرية النقدية الكلاسيكية (١) ، وبين الواقع العملى الذى أظهر إنحرافا عن هذه المبادئ الكلاسيكية فى تصحيح إختلالات موازين المدفوعات . ثم تكررت هذه العملية مرة أخرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حينما ظهرت النظرية الكينزية إلى حيز التطبيق العملى ، وتغيرت طريقة التفكير فى معالجة الإختلالات الحادثة فى موازين المدفوعات من خلال إحلال تغيرات الدخل محل تغيرات الأسعار للنمو الذى كان سائدا فى رحاب الفكر النقدى الكلاسيكى (٢) . ويعتمد هذا المنهج الجديد على التغيرات التى تصيب الدخل القومى فى الدول المختلفة ، وتنقل بينها عن طريق مضاعف التجارة الخارجية بإعتبار أن الدخل القومى هو القوة الشرائية الدافعة للتصدير والإستيراد .

وفى سبيل إستجلاء وتوضيح الجوانب المختلفة المتعلقة بطبيعة مشكلة التكيف **The Nature of the Adjustment Problem** ، فإن الأمر يتطلب إجراء نوع آخر من التفرقة بين مستويات المعالجة النظرية لهذه المشكلة وهما المستوى القومى **National level** ، والمستوى العالمى **World Level** . ويرتبط بالمستوى القومى مجموعة السياسات الإقتصادية

---

(١) - تعتمد النظرية النقدية الكلاسيكية على نظرية كمية النقود كما عبر عنها إيرفينج فيشر **Irving Fisher** ، والنظرية النقدية النيو كلاسيكية المعتمدة على صياغة مدرسة كمبريدج لنظرية كمية النقود . أما الصياغة المعاصرة لنظرية كمية النقود - كما حددها ميلتون فريدمان **M. Friedman** فهي نظرية للطلب على النقود حيث تبحث فى العلاقة بين التغير فى كمية النقود والتغير فى المستوى العام للأسعار .

(٢) - يرجع تاريخ ظهور النظرية الكينزية إلى عام ١٩٣٦ حينما ظهر كتاب كينز **J.M. Keynes** فى «النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود» ، وهو الكتاب الذى كان له الفضل فى إحداث تغييرات عميقة فى الفكر الإقتصادى والنظرية الإقتصادية بشكل عام . ويشير إصطلاح «هامة» **General** إلى إهتمام النظرية الكينزية بجوانب التحليل الإقتصادى الكلى ، وما يتفرع عنه من السياسات الماكرو إقتصادية . وينظر كثير من تلامذة كينز إلى أن الأفكار الكينزية إتمست بالبساطة ، وتحتاج إلى كثير من التعديل والتطوير . ولقد فتح هذا الطريق الباب إلى ظهور النماذج الكينزية ، ومن أمثلتها نموذج هارود - دومر .

التي تتبعها الدولة لحماية إقتصادها القومي من الآثار غير المستحبة لظاهرة إختلال ميزان المدفوعات . أما المستوى العالمي فيركز النظر على حقيقة هامة مؤداها أن السياسات الإقتصادية القومية التي تتبعها الدول المختلفة تتطلب ضرورة العمل على التنسيق بينها حتى لا تتعارض على نحو يؤدي إلى الإضرار بإقتصادياتها البعض الآخر . بتعبير متكافئ فإن المستوى التحليلي الثاني يشير إلى جانب التنسيق بين السياسات الإقتصادية القومية المعدة لمعالجة الإختلالات في موازين المدفوعات بدول العالم المختلفة في إطار نظام عالمي يتولى التنسيق بين هذه الدول ، وينظر إلى كل منها على أنها عضو في هذا النظام . ولقد تبلورت هذه الحقيقة في بزوغ مؤتمرات القمة الإقتصادية للدول الصناعية الأكثر تقدماً السبع وهي : الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا ، اليابان ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، إيطاليا ، كندا . وتهدف هذه المؤتمرات إلى التنسيق بين السياسات الماكرو - إقتصادية Macro - Economic Policies بشكل يقلل من حدة التعارض بين مجموعة السياسات التي تتبعها دول الفائض (ألمانيا واليابان ) وتلك السياسات التي تتبعها دول العجز (الولايات المتحدة الأمريكية ، إيطاليا ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، كندا ) . ولقد ظهرت هذه المؤتمرات تدريجياً في عقد السبعينيات، وتأكدت صفتها الدورية في عقد الثمانينيات .

وتقودنا التفرقة السابقة إلى إمكانية تحديد أوجه الإختلاف بين كل من "آلية التكيف" Adjustment Mechanism ، و"سياسة التكيف" Adjustment Policy . هذه الإختلافات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

■ ينظر إلى آلية التكيف على أنها ليست مجرد وسيلة لحماية الإقتصاد القومي قيد البحث من الآثار غير المستحبة للخلل في ميزان المدفوعات كما هو الحال في سياسة التكيف ، وإنما تشتمل أيضاً على تصحيح الخلل ذاتياً من خلال مجموعة الإجراءات المتبعة في هذا الشأن .

■ لا يكتفى بالقول في حالة آلية التكيف بأنها مجرد قائمة منفصلة من

الإجراءات التصحيحية ، بل هي أكبر من ذلك حيث ينظر إليها على أنها تتعلق بظاهرة متعددة الجوانب - ألا وهي ظاهرة الخلل فى موازين مدفوعات الدول المختلفة - ، فضلاً عن إرتباطها بمعالجة الخلل فى موازين المدفوعات الذى تعانى منه أكثر من دولة . لهذا يقال : إن "سياسة تكيف " ميزان المدفوعات عبارة عن سياسة قومية تنتهجها الدولة للتأثير على الخلل فى ميزان مدفوعاتها لحمايتها من الآثار غير المرغوب فيها ، والتي تطلقها هذه الظاهرة . أما "آلية التكيف" فهي آلية لها طابع قومى كما هو الحال فى سياسة التكيف ، ولكنها فى نفس الوقت ذات طبيعة دولية لعضويتها فى تنظيمات أو ترتيبات دولية قائمة فى رحاب نظام عالمى للنقد والمدفوعات الدولية ، وهو النظام الذى يشرف على السياسات التصحيحية القومية التى تتبعها الدول الأعضاء فى هذا النظام العالمى . من هنا يجب أن تفهم "آلية التكيف" على أنها مفهوم أكثر إتساعاً ونطاقاً من مفهوم "سياسة التكيف" .

وغلى طريق إستخلاص مجموعة العناصر والترتيبات التى تتكون منها آلية التصحيح أو التكيف ، دعنا نلقى نظرة على البدائل المطروحة أمام إحدى الدول التى يعانى إقتصادها القومى من عجز خارجى فى ميزان المدفوعات . وفى هذا الخصوص فإنه يمكن القول بوجود خمسة إختيارات أمام هذه الدولة محل الدراسة :

(١) قبول إستمرار حالة العجز فى ميزان المدفوعات مع تمويله من خلال ما يتوافر لدى الدولة من الذهب والإحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية القابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة التى يصدرها صندوق النقد الدولى .

(٢) إستخدام أسلحة الحماية التجارية لتقييد الواردات من السلع الأجنبية مع التركيز على القيود غير الجمركية ، وهى القيود الكمية المباشرة بمختلف صورها .

(٣) إنتهاج سياسات مالية ونقدية لمكافحة الموجات التضخمية لإعادة

العلاقة النسبية بين الأسعار والنفقات بالمقارنة بالمستويات التي تكون عليها هذه العلاقة في دول العالم الأخرى .

(٤) إختيار آليات تغيرات الأسعار وسعر الصرف والدخل لإعادة صياغة العلاقة النسبية بين الأسعار والنفقات بالشكل الذي يزيد من القدرة على التصدير وإعادة الإنضباط مرة أخرى إلى الواردات .

(٥) إتباع خليط من الإجراءات الحكومية التدخلية في مجالات التأثير على موازين المدفوعات رغبة في تفادي إنتهاج السياسات الإنكماشية ، أو تغيرات الأسعار والدخل وسعر الصرف .

وبمقارنة هذه القائمة المكونة من خمسة خيارات أو بدائل مطروحة أمام الدولة بالمفاهيم التي طرحناها من قبل لكل من آليه التكيف وسياسة التكيف ، فإنه يمكن إختصار هذه القائمة إلى عنصرين فقط هما : الإختيار رقم (٣) الخاص بإنتهاج السياسات المالية والنقدية الملائمة ، والإختيار رقم (٤) المتعلق بالآليات التكيف الممثلة في تغيرات الأسعار ، وتغيرات سعر الصرف ، وتغيرات الدخل . ويطلق على آليات التغير في الأسعار والتغيرات في سعر الصرف المنهج الكلاسيكي Classical Approach للتكيف في ميزان المدفوعات ، في حين يطلق على آلية تغيرات الدخل المنهج الكينزى Keynesian Approach للتكيف في ميزان المدفوعات .

أما الخيارات أرقام (١) ، (٢) ، (٥) المطروحة كبدايل لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات للإقتصاد القومى محل الدراسة فإنه يتم إستبعادها من حسابات الدولة في هذا المجال للتحليل التالى :

●● ليس من المعقول أن تقبل الدولة الإعتماد طويلاً على الإختيار رقم (١) والخاص بقبول الدولة الإستمرار في حالة العجز مع الإعتماد على تمويله من خلال الإحتياطيات الدولية المتوافرة لديها من الذهب وصور النقود الدولية الأخرى . فهذا البديل غير مقبول من الناحية المنطقية ، كما أن الدولة لا تلجأ

إلى إستخدامه إلا لفترات زمنية قصيرة ، وهذا لا يتفق مع طبيعة الإختلالات الدورية أو الهيكلية فى موازين المدفوعات التى تستمر لفترات زمنية طويلة نسبياً .

●● لا يمكن النظر إلى الإختيار رقم (٢) على أنه إحدى آليات التكيف لموازن المدفوعات المختلة ؛ لما يؤدي إليه من آثار عكسية تتعلق بإعادة تخصيص الموارد الإقتصادية للدولة على مواقع الإنتاج الأقل كفاءة ، وهذا يضعف من القدرة التنافسية للصادرات . بعبارة أخرى فإن هذا الخيار يمكن النظر إليه على أنه إجراء غير مرغوب فيه لتحيزه لصالح الواردات على حساب الصادرات . فالإلتجاء إلى تقييد الواردات كمرحلة أولى يؤدي إلى زيادتها فى مراحل تالية . فهذا الخيار لا يتضمن فى حقيقة الأمر آلية للتكيف ، بل هروباً من مواجهة المشكلة ذاتها عن طريق تحقيق توازن وهمى فى ميزان المدفوعات سرعان ما يزول بعد فقدان هذه الإجراءات الحمائية لفاعليتها . فبمجرد إزالة هذه القيود المصطنعة يعود الخلل مرة أخرى إلى ميزان المدفوعات ، ولكن بصورة أكبر مما كان عليه من قبل .

وبنفس الطريقة يتم إستبعاد الخيار رقم (٥) لأنه لا يتضمن فى حقيقة الأمر أيّاً من الخصائص التى تجعلنا نلقبه بألية التكيف . فهذا الخيار عبارة عن خليط من الإجراءات الحكومية التدخلية التى تهدف الدولة من ورائها إلى السيطرة على ظاهرة الخلل فى ميزان المدفوعات سيطرة وهمية من خلال تقييد حركة المدفوعات الدولية . يضاف إلى ذلك أن هذه الإجراءات التدخيلة لا يتوافر لها شرط الإعتراف الدولى والقبول كعضو فى تنظيم دولى تحت إشراف صندوق النقد الدولى .

لهذا يمكن القول إنه لم يعد صالحاً من بين هذه الخيارات الخمسة سوى البديلين رقم (٣) ورقم (٤) : فالبديل رقم (٣) المتعلق بإعداد السياسات النقدية والمالية الملائمة لعلاج الخلل فى ميزان المدفوعات ، والبديل رقم (٤) الخاص باختيار آليات تغييرات الأسعار وسعر الصرف والدخل يوفران الطابع

القومى والإطار الدولى المطلوبين لمواجهة الخلل فى ميزان المدفوعات ، فضلا على أنهما يعملان بنفس الطريقة ، ولكنهما يختلفان فى الجذور التى ينطلقان منها : فالخيار رقم (٣) يهدف إلى إعداد وتصميم السياسات الملائمة لمواجهة الخلل فى موازين المدفوعات عن طريق تغيير العلاقة النسبية بين الأسعار والنفقات مقارنة بنظائرها فى الأسواق العالمية ، ولكن مع الإنطلاق من نقطة رئيسية هى إقرار مبدأ التدخل الحكومى فى إعداد ورسم هذه السياسات .

وبنفس الطريقة نجد أن الخيار رقم (٤) يهدف هو الآخر إلى إعادة صياغة العلاقة النسبية بين الأسعار والنفقات بالمقارنة بنظائرها فى الأسواق العالمية ، ولكن مع ترك هذه الآليات تعمل بطريقة تلقائية دون تدخل من جانب الدولة بأى صورة من الصور حتى لا تعوق هذه الحركة التلقائية . غير أنه يلاحظ أن السير التلقائى لآليات التكيف يحتاج إلى فترات زمنية طويلة نسبياً حتى تحقق أهدافها فى علاج الخلل فى ميزان المدفوعات ، فى حين نجد أن رسم وإعداد السياسات الملائمة لعلاج الخلل فى ميزان المدفوعات يحتاج إلى فترات زمنية أقل .

ونحاول فيما يلى تقديم تحليل لآليات وسياسات التكيف مبتدئين فى ذلك بالآليات الذاتية للتكيف ( البند رقم ٠.٢.٤ ) ، ثم الآليات غير التلقائية ، أو تلك الموجهة (البند رقم ٠.٣.٤) .

## ٢.٤ . آليات التكيف التلقائية لعلاج الخلل فى ميزان المدفوعات :

### ١.٢.٤ . تعريف آليات التكيف التلقائية :

يقصد بالآليات التكيف التلقائية مجموعة القوى المنبثقة عن تأثيرات العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات ، والتى تستطيع أن تعيد التوازن إلى هذا الميزان مرة أخرى ، كل هذا بشرط عدم تدخل الدولة بأى صورة من الصور

فى طريق عملها لتبقى حرة طليقة من أى قيود تعرقل إنسيابها . من هنا يمكن القول إن ميزان المدفوعات يأخذ طريقه إلى التوازن عن طريق قوى الجذب التى تولدها مجموعة التقلبات الإقتصادية الناتجة عن ظاهرة الخلل فى ميزان المدفوعات . والشروط الوحيد الذى يتطلبه الإطار النظرى لآليات التكيف الذاتية هو إبتعاد الدولة عن التدخل بغية تحقيق التوازن المنشود . غير أن المخاوف المصاحبة لعمل هذه القوى التلقائية هو تعريض الإقتصاد القومى لموجة عارمة من التقلبات الإقتصادية التى تستغرق زمناً طويلاً نسبياً حتى يتأتى لها القضاء على الخلل الذى يهدد المركز الإقتصادى الخارجى للدولة<sup>(١)</sup> . ويمكن تقسيم الآليات الذاتية للعوامل التالية :

● تغيرات سعر الصرف ، وهى الآلية المتبعة فى حالة التخلّى عن قاعدة الذهب الدولية ، وإتخاذ نظام سعر الصرف الحر ، أو نظام التعويم المدار بديلاً لها .

● تغيرات الدخل ، وهى الآلية الذاتية المصاحبة للتحليل الكينزى والتركيز على المتغيرات الكلية فى التحليل الإقتصادى .

● التغيرات فى الرصيد النقدى للدولة، وما يرتبط به من متغيرات فى مستويات الأسعار، ومستويات سعر الفائدة .

غير أن هناك من الكتاب من يقترح تقسيماً آخر لهذه الآليات التصحيحية الذاتية طبقاً للتقسيمات المألوفة للنظريات الإقتصادية فى هذا الشأن . هذه التقسيمات هى<sup>(٢)</sup> :

---

(١) - لمزيد من التفاصيل حول المفاهيم المختلفة لآليات التكيف الذاتية وغير التلقائية . راجع فى هذا الخصوص:

- جون هيدسون ، مارك هرنندز، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧ - ٢٤٣ .

(٢) - من هؤلاء الكتاب :-

- فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٥ .

- W.M. Scammell , International Trade and Payments, PP. 299 - 319 .

- R.M. Stern , The Balance of Payments, OP. Cit., PP. 70 - 204 .

١ - المنهج الكلاسيكي Classical Approach ، أو النظرية النقدية الكلاسيكية بمراحلها المختلفة ، وهى النظرية التى تعتمد على الأشكال والمراحل المختلفة لتطور نظرية كمية النقود من صياغة المبادلة (النظرية الكلاسيكية القديمة) ، إلى صياغة كمبردج (النظرية النيو كلاسيكية ) ، إلى الصياغة المعاصرة لنظرية كمية النقود على يد ميلتون فريدمان M. Friedman وغيره من الكتاب النقديين . وفى هذا الخصوص فإن الآليات التصحيحية الذاتية قد تنوعت من ميكانزم تغيرات الأسعار على إفتراض وجود قاعدة الذهب الدولية ، إلى ميكانزم تغيرات أسعار الصرف على إفتراض وجود نظام حر للصرف الأجنبى ، أو ميكانزم تغيرات الرصيد النقدى للدولة وما يمارسه من تأثيرات على تغيرات الأسعار وتغيرات سعر الفائدة .

ويعتمد المنهج الكلاسيكى فى مرحلة المختلفة على سلامة ومنطقية نظرية النفقات النسبية فى التجارة الخارجية ، وقدرتها على تفسير ظواهر التبادل الدولى على أساس عوامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج كمصدر لتباين وتنوع هذه النفقات النسبية . وهذا السبب دفعنا إلى القول بأن النظرية النقدية الكلاسيكية تشكل الدعامة النقدية للفكر الكلاسيكى فى التجارة الخارجية لما تتضمنه من وجود آليات تلقائية تتكفل بتصحيح الخلل فى ميزان المدفوعات عند حدوثه ، وهذا هو مضمون فكرة اليد الخفية Invisible Hand التى أطلقها آدم سميت Adam Smith .

٢ - المنهج الكينزى Keynesian Approach ، وهو النموذج الذى يعطى كلاماً من النظام النقدى والسياسة النقدية دوراً ثانوياً خلافاً لما كان عليه الحال فى ظل المنهج الكلاسيكى ، وتزايد الإهتمام بالدور الذى يلعبه الإدخار والإنفاق على التيار الدورى للدخل . وأخذت نظرية المضاعف تتبلور وتؤثر على إتجاهات النظرية الإقتصادية العامة . ومع هذا التحول فى طريقة التفكير الإقتصادى بدأت ملامح المنهج الكينزى فى توازن ميزان المدفوعات

تتضح وتتطور على أيدي مجموعة من الإقتصاديين جاءوا مع كينز أو بعده من أمثال مسز روبنسون Mrs Robinson ، هارود Harrod ، هابرلر Haberler ، سلانت Salant ، ميتزير Metzler ، ماخلوب F.Machlup . ولقد أطلق على هذا المنهج الكينزي أيضاً منهج الدخل Income Approach ، حيث يعتمد على التغيرات التي تصيب الدخل القومي في البلاد المختلفة ، وتنتقل بينها عبر مضاعف التجارة الخارجية ، بإعتبار أن الدخل القومي هو القوة الشرائية الدافعة لحركات التصدير والإستيراد .

غير أن التقسيم الأول لآليات التكيف الذاتية يلقي في نظرنا نوعاً من التفضيل لبساطته ووضوحه في عرض المتغيرات الإقتصادية التي لها علاقة بأسباب الخلل في ميزان المدفوعات وطرق علاجه ، وهو التقسيم الذي إختارناه لتنظيم موضوعات الباب الثاني من هذا الكتاب .

#### ٢.٢.٤ . تغيرات سعر الصرف :

تناولنا في مواضع مختلفة من هذا الكتاب الكيفية التي يتم بها تحديد سعر الصرف في ظل نظم الصرف المختلفة (الفصل الثاني) ، وكذلك الإجراءات التعويضية لتمويل العجز في ميزان المدفوعات مستخدمة في ذلك بنود الموازنة كعلاج مؤقت للخلل في ميزان المدفوعات . وفي هذا البند تتم دراسة ميكانيزم أو آلية تغيرات سعر الصرف كإحدى الوسائل التي تنتهجها السلطات المهيمنة على دفة الأمور الإقتصادية في البلاد كوسيلة لعلاج الخلل الحادث في ميزان المدفوعات ، وهو الميكانيزم الذي يحدث سلسلة من التغيرات في عدد من العلاقات والمتغيرات الإقتصادية داخل الإقتصاد القومي محل الدراسة تنتهي في الأجل الطويل إلى تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات . وفي هذا المقام يفرق الفرد بين نوعين من التغيير في سعر

## الصرف الأجنبي (١) .

○ تخفيض قيمة العملية Depreciation ، أى إرتفاع سعر الصرف الأجنبي - ، ويحدث ذلك حينما تزداد المدفوعات المستقلة عن المتحصلات المستقلة لميزان المدفوعات ، أى حينما يزداد الطلب على الصرف الأجنبي المستقل عن عرض الصرف الأجنبي المستقل . من هنا فإن تخفيض قيمة العملة يعتبر من الإجراءات المصاحبة لحدوث العجز فى ميزان المدفوعات. ويأخذ تخفيض قيمة العملة المصاحبة لحدوث العجز فى ميزان المدفوعات بدوره أحد معنيين : الحصول على وحدات أقل من الصرف الأجنبي فى مقابل الحصول على وحدة واحدة من الصرف الوطنى ، أو دفع وحدات أكثر من النقد المحلى لنفس الوحدة .

○ رفع قيمة العملة Appreciation - ، أى إنخفاض سعر الصرف الأجنبي - . ويتأتى ذلك فى حالة زيادة المتحصلات المستقلة عن المدفوعات المستقلة لميزان المدفوعات ، أى حينما يزداد عرض الصرف الأجنبي المستقل عن الطلب على الصرف الأجنبي المستقل. من هنا يعتبر رفع قيمة العملة من الإجراءات الهادفة إلى تخفيض قيمة الفائض فى ميزان المدفوعات . ويأخذ رفع قيمة العملة بدوره أحد معنيين : الحصول على وحدات أعلى من الصرف الأجنبي فى مقابل الحصول على وحدة واحدة من النقد الوطنى ، أو دفع وحدات أقل من النقد الوطنى للحصول على وحدة واحدة من الصرف الأجنبي.

وكقاعدة عامة يمكن القول إن تخفيض العجز وزيادة أو إيجاد فائض فى ميزان المدفوعات يعتبر تحسناً فى ميزان المدفوعات ، فى حين يعتبر زيادة

(١) لمزيد من التفاصيل فى هذا الخصوص راجع :

- H . Robert Heller, *International Monetary Economics*, Op. Cit., PP. 85 - 106.
- K . Rose, *Theorie der Aussenwirtschaft*, Op. Cit., PP. 53 - 63 .
- H. Adebahr, *Währungstheorie Und Währungspolitik*, Op. Cit., PP. 83 - 107

العجز أو إنخفاض أو تلاشى الفائض تدهوراً فى ميزان المدفوعات ، ويستهدف تخفيض قيمة العملة (إرتفاع سعر الصرف) إلى تحسين حالة ميزان المدفوعات من خلال تخفيض بل والقضاء على العجز فى ميزان المدفوعات. وفى هذه الحالة يقال إن ميزان المدفوعات قد تجاوب تجاوباً مع إجراء تخفيض قيمة العملة إذا حدث إنخفاض أو تلاشى العجز فيه ، أى إذا ترتب على هذا الإجراء زيادة عرض الصرف الأجنبى (المتحصلات المستقلة) وإنخفاض الطلب على الصرف الأجنبى (المدفوعات المستقلة) .

أما رفع قيمة العملة (إنخفاض سعر الصرف ) فإنه يستهدف إحداث تدهور فى ميزان المدفوعات من خلال إنقاص أو القضاء على الفائض المتواجد فى ميزان المدفوعات . ويقال فى هذه الحالة إن ميزان المدفوعات قد تجاوب تجاوباً طبيعياً مع إجراء رفع قيمة العملة إذا ترتب عليه حدوث تخفيض أو القضاء على حجم الفائض فى هذا الميزان ، أى إذا ترتب عليه زيادة الطلب على الصرف الأجنبى (زيادة المدفوعات المستقلة) وإنخفاض عرض الصرف الأجنبى (إنخفاض المتحصلات المستقلة) . ويحدث التجاوب الطبيعى فى حالة كل من رفع أو خفض قيمة العملة إذا أخذ كل من منحنى الطلب على الصرف الأجنبى ومنحنى عرضه الشكل الطبيعى . ويتحقق ذلك عندما يميل جدول الطلب إلى التغيير فى إتجاه عكسى مع سعر الصرف ، و جدول العرض إلى التغيير فى إتجاه طردى مع سعر الصرف . غير أنه تجب الإشارة إلى أن منحنيات الطلب على الصرف الأجنبى وعرضه تنصبان على كل من الطلب الكلى والعرض الكلى فى سوق الصرف الأجنبى . ولقد سبقت الإشارة إلى أن هذين المتغيرين يضمنان الكثير من المعاملات الإقتصادية التى لكل منها على حدة طلب وعرض مستقل . لذلك فإن التحليل الدقيق لمعرفة تجاوب ميزان المدفوعات للتغيرات الحادثة فى سعر الصرف يتطلب بدوره تحليلاً دقيقاً لسوق الصرف الأجنبى لكل من هذه المعاملات الإقتصادية على حدة . غير أنه يمكن الإعتماد على التقسيم السابق لميزان المدفوعات إلى كل

من «الحساب الجارى»، حساب التحويلات من جانب واحد ، وحساب رؤوس الأموال مع الإكتفاء بدراسة سوق الصرف الأجنبى لهذه التقسيمات الثلاثة من المعاملات الإقتصادية . معنى ذلك أن كل من منحى الطلب الكلى على الصرف الأجنبى ومنحى العرض الكلى منه يتم تقسيمه إلى ثلاثة منحنيات مستقلة : يعبر الأول عن سوق الصرف الأجنبى للمعاملات الإقتصادية الجارية ؛ والثانى عن سوق الصرف الأجنبى للمعاملات الإقتصادية من جانب واحد ، والثالث عن سوق الصرف الأجنبى لحركات رؤوس الأموال .

وبالرغم من أهمية هذا التقسيم ، فإننا سوف نقتصر فى تحليلنا لأثر تغيرات سعر الصرف على بنود ميزان المدفوعات على سوق الصرف الأجنبى للمعاملات الإقتصادية الجارية . بعبارة أخرى فإن هذا التحليل سوف ينصب فقط على معرفة أثر تخفيض أو رفع قيمة العملة على حركة الصادرات والواردات .

ويمكن القول بداءة إن مقدار إستجابة الميزان التجارى للتغيرات الحادثة فى سعر الصرف تتوقف على متغيرين رئيسيين هما : قيمة الصادرات أو قيمة الواردات . غير أن مقدار التغير فى أى من هذين المتغيرين يتوقف بدوره على محصلة التغيير الحادث فى عنصرين آخرين هما :

○ سعر كل من سلع التصدير و سلع الإستيراد .

○ كمية كل من الصادرات والواردات .

ويستهدف التحليل المتبع فى الصفحات القادمة معرفة أثر التغيرات الحادثة فى سعر الصرف ( رفع أو خفض قيمة العملة ) على كل من قيمة الصادرات والواردات . وبالتالي فى كيفية التأثير على العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات . وفى هذا الصدد تتم التفرقة عند دراسة آثار تغيرات سعر الصرف على الميزان التجارى بين حالتين هما :

● الحالة الأولى : إذا كانت قيم كل من الصادرات والواردات مقومة

بالعملة الوطنية . وفى هذه الحالة فإن التغير فى سعر الصرف يمارس تأثيره على كل من مستويات الدخل القومى والتشغيل من خلال التأثير على بنود الميزان التجارى . فإذا كان الدافع من وراء تخفيض قيمة العملة على سبيل المثال هو محاولة رفع مستويات التشغيل والدخل ، فإن رصيد الميزان التجارى لابد وأن يقاس بالعملة الوطنية ؛ لأن رصيد هذا الميزان هو الذى يدخل فى حسابات الدخل القومى .

● **الحالة الثانية :** إذا كانت قيم كل من الصادرات والواردات مقومة على أساس العملة الأجنبية . ففى هذه الحالة يكون الهدف من التحليل هو معرفة تأثير تخفيض قيمة العملة على مركز الدولة من الإحتياجات الأجنبية من الذهب والعملات الأجنبية . بعبارة أخرى يكون الهدف هو معرفة أثر إنخفاض قيمة العملة على حجم العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات تفادياً لمزيد من الخسائر ، وإيقاف نزيف الموارد الأجنبية للدولة .

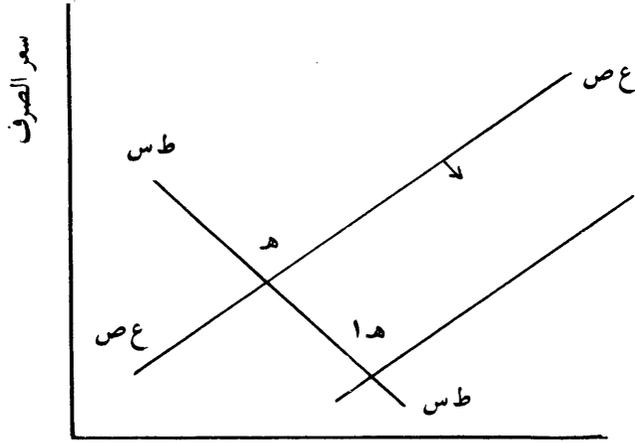
ويقتصر التحليل التالى على الحالة الثانية ، أى معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على حجم العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات من خلال تأثيراتها على حركة الصادرات والواردات . ويقتضى الأمر الإشارة إلى أن هذه العلاقة التأثيرية التى تمارسها تغيرات سعر الصرف على عناصر الميزان التجارى تتوقف على مرونة الطلب والعرض للصادرات فى كل دولة ، أى تتوقف على :

- \* مرونة الطلب الخارجى على الصادرات .
- \* مرونة العرض المحلى للصادرات .
- \* مرونة الطلب المحلية للواردات .
- \* مرونة العرض الأجنبى للواردات .

ويستخدم الشكلين البيانين رقمى (٤) ، (٥) يمكن بيان الحالات

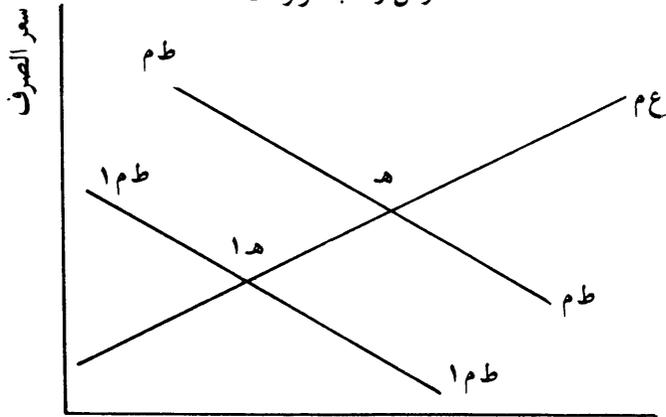
المختلفة لتغير هذه المرونات .

شكل رقم (٤)  
عرض وطلب الصادرات



الكمية المطلوبة والمعرضة من الصرف الأجنبي

شكل رقم (٥)  
عرض وطلب الواردات



الكمية المطلوبة والمعرضة من الصرف الأجنبي

ومن هذين الشكلين يتضح أننا نقيس الكميات المطلوبة والمعرضة من الصرف الأجنبي على المحور الأفقى ، وسعر الصرف على المحور الرأسى . ويمثل المنحنى ط س ط س جدول الطلب الخارجى على الصادرات ، والمنحنى ع ص ع ص جدول العرض الأجنبي للواردات ، والمنحنى ط م ط م الطلب الوطنى على الواردات ، ع م ع م العرض الأجنبي للواردات .

وبتركيز الضوء على الشكل البيانى رقم (٤) والخاص بالطلب الخارجى على الصادرات والعرض المحلى لها فإنه يمكن القول إنه فى حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية (ارتفاع سعر الصرف الأجنبي) ، فإن الطلب الخارجى على الصادرات الوطنية يبقى كما هو دون تغيير نظراً لأن أسعار هذه الصادرات مقومة بإحدى العملات الأجنبية القابلة للتحويل . وفى هذه الحالة فإن المستوردين الأجانب للسلع الوطنية يتخذون قراراتهم الخاصة بشراء الصادرات الوطنية على أساس أسعارها المقومة بالدولار الأمريكى وليس بالجنيه المصرى .

ويختلف الحال بالنسبة لمنحنى عرض الصادرات حيث يتجه إلى أسفل كنتيجة لتخفيض قيمة العملة ، ونحصل بالتالى على منحنى عرض جديد للعرض المحلى للصادرات هو ع م ١ ع م ١ . ومن خلال هذا الشكل يتضح للقارئ أن كمية الصادرات قد زادت فى جميع الحالات . أما أسعار سلع التصدير فإنها تأخذ أحد الحالات الآتية :

● زيادة قيمة الصادرات إذا كانت مرونة الطلب الخارجى للصادرات أكبر من الواحد لصحيح .

● بقاء قيمة الصادرات ثابتة إذا كانت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات تساوى الواحد الصحيح .

● إنخفاض قيمة الصادرات إذا كانت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات أقل من الواحد الصحيح .

أما الشكل البيانى رقم (٥) فإنه يظهر العرض الخارجى للواردات والطلب المحلى عليها : ففى هذه الحالة فإن منحى عرض الواردات يبقى ثابتاً كما هو دون تغيير نظراً لتقييم الواردات على أساس سعر الصرف الأجنبى (الدولار الأمريكى) مثلاً . أما منحى الطلب الوطنى أوالمحلى على الواردات فإنه ينتقل إلى أسفل بمقدار نسبة التخفيض بحيث نحصل على منحى جديد للطلب على الواردات هو ط م ١ ط م ١ ، ونقطة جديدة للتوازن هى هـ ١ بدلا من نقطة التوازن الأصلية هـ .

ونظراً لأن قيمة الواردات بعد التخفيض تعادل قيمة أعلى للواردات ، فإنه يمكن القول بأنه فى ضوء سعر الصرف الجديد تنخفض قيمة الواردات فى جميع الحالات سواء كانت مرونة عرض الواردات أكبر من الواحد الصحيح أو أقل من الواحد الصحيح . ومع ذلك فإنه كلما زادت مرونة الطلب على الواردات كان الإنخفاض فى قيمة الواردات كبيراً بإستثناء الحالة التى يكون فيها الطلب على الواردات عديم المرونة حيث تبقى قيمة الواردات كما هى دون تغيير .

ويظهر الجدول رقم (١) تحليلاً خاصاً بنتائج تخفيض قيمة العملة على كل من الصادرات والواردات ، وبيان حالات تجاوب الميزان التجارى مع هذا الإجراء :

جدول رقم (١)

نتائج إنخفاض قيمة العملة

الحالة	قيمة الواردات	مرونة الطلب على الصادرات	قيمة الصادرات	تجاوب الميزان التجارى
١	تنخفض قيمة الواردات فى جميع الحالات .	أكبر من الواحد الصحيح	زيادة	تحسن «تجاوب طبيعى»
٢	الطلب على الواردات مساوٍ للصفر ، أى عديم المرونة .	معادل للواحد الصحيح	ثبات	تحسن (تجاوب معتاد)
٣	تزداد قيمة الواردات كلما زادت قيمة مرونة الطلب .	أقل من الواحد الصحيح	إنخفاض	(أ) تحسن معتاد (تجاوب) (ب) تدهور (عديم التجاوب)

٣.٢.٤. تغيرات الدخل :

تمثل آلية تغيرات الدخل Income Changes المعالجة النظرية الكينزية كيفية إعادة التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات بعد إختلاله ، وهى معالجة تختلف عن التحليل الكلاسيكى لتكيف ميزان المدفوعات فى ظل نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة . فلقد أغفل هذا التحليل الأخير أثر التغيرات التى تطرأ على الدخل القومى كوسيلة لتصحيح الخلل فى ميزان المدفوعات ، وهذا

ما حاولت النظرية الكينزية فى توازن ميزان المدفوعات (نظرية الدخل والتشغيل) تداركه . ويمكن إرجاع هذا القصور الذى واجهه التحليل الكلاسيكى إلى إفتراضه - على نحو ماقدمنا فى أكثر من موقع فى هذا الكتاب - إلى إفتراضه سيادة حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ، الأمر الذى يعنى ثبات مستويات الإنتاج والدخل والتشغيل .

وحتى يتسنى لنا تعقب أثر تغيرات الدخل فى إعادة التوازن الإقتصادى لميزان المدفوعات ، فإنه لا بد من إسقاط فرض سيادة حالة التوظيف الكامل الذى يعد من إحدى الدعائم الأساسية للفكر الكلاسيكى ، وأن تحل محله فرض سيادة حالة التوظيف الناقص الذى يشكل جوهر النظرية الكينزية . بتعبير متكافىء فإنه لا بد من أن نحل نموذج التشغيل الناقص محل نموذج التشغيل الكامل حتى يتسنى لنا تعقب أثر تغيرات الدخل القومى على إعادة التوازن الإقتصادى الخارجى . ويعرف هذا النوع من التحليل بفكرة مضاعف التجارة الخارجية « . وطبقاً للنظرية الكينزية فإن التأثير فى مستويات الدخل والإنتاج والتوظيف يلعب فى هذه النظرية نفس الدور الذى يلعبه تغير مستويات الأسعار فى النظرية الكلاسيكية (١) .

ونقطة البداية فى ذلك التحليل الخاص بأثر تغير مستويات الدخل والإنتاج والتوظيف على إستعادة التوازن الإقتصادى لميزان المدفوعات هى تشابه تغيرات الدخل فى الإقتصاديات المغلقة والإقتصاديات المفتوحة . غير أن حجم الإنفاق القومى يتحدد علاوة على الإنفاق الإستهلاكى والإنفاق الإستثمارى بمستوى الصادرات والواردات . وعلى ذلك فالتغيرات التى تطرأ على حجم الصادرات والواردات من شأنها أن تؤثر فى حجم الإنفاق القومى، ومن ثم تولد تغييرات فى حجم الدخل القومى . فالصادرات تحدث أثراً مماثلة لتلك التى تحدثها الزيادة فى الإستثمار . فزيادة الصادرات للخارج

(١) فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢١٤ .

تعنى زيادة الطلب الخارجى على الناتج القومى ، وبالتالي فهى بمثابة تدعيم لتيار الإنفاق القومى فى توليد الدخل ، والتي تؤدى إلى زيادة الدخل القومى . كذلك فإن الواردات تحدث أثراً مماثلاً لتلك التي تحدثها الزيادة فى الإدخار . فمن المعلوم أن زيادة الإدخار تؤدى إلى نقص تيار الإنفاق القومى ، ومن ثم تؤدى بالتالى إلى نقص الدخل القومى . حقيقة أن الطلب على الواردات هو بمثابة إنفاق ، إلا أنه ينصرف إلى السلع والخدمات الأجنبية مما يؤدى إلى زيادة تيار الإنفاق فى الخارج ، فى الوقت الذى ينقص فيه تيار الإنفاق فى الداخل ، فيحدث من الآثار ما يحدثه الإدخار . من هنا يمكن القول إن التصدير - شأنه فى ذلك شأن الإستثمار - يعتبر عاملاً إيجابياً يؤدى إلى زيادة الدخل القومى ، وأن الإستيراد - شأنه فى ذلك شأن الإدخار - عامل سالب يؤدى إلى نقص الدخل القومى . فالإستثمار والصادرات من أوجه «الحقن» التى تمثل إضافة إلى تيار الإنفاق ، وتؤدى بالتالى إلى زيادة الدخل القومى . وعلى العكس من ذلك فإن الإدخار والواردات يعدان من أوجه «التسرب» فى تيار الإنفاق ، وتؤدى بالتالى إلى نقص الدخل القومى .

وعلى ذلك فإذا حدث إختلال فى ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الصادرات، فإن الدخل القومى يزيد زيادة مبدئية بمقدار الزيادة فى الصادرات . ولا تقف الزيادة فى قيمة الدخل القومى عند حد هذه الزيادة الأولية ، إذ تحدث زيادة مضاعفة فى قيمته . فالزيادة الأولية فى الدخل القومى تؤدى إلى زيادات متتابة فى الإنفاق على الإستهلاك القومى . ويترتب على ذلك زيادة فى الإنتاج من السلع الإستهلاكية ، وزيادة دخول عناصر الإنتاج التى ساهمت فى إنتاج هذه السلع والخدمات . وهذه الزيادة الأخيرة يخصص جزء منها للإنفاق الإستهلاكى ، فيزداد الإنتاج ، وبالتالي

يزداد الدخل بحيث تتكرر هذه السلسلة عدة مرات .

وهكذا تؤدى الزيادة الأولية فى الدخل القومى إلى زيادات متتابة بحيث تصبح الزيادة الكلية فى الدخل القومى أضعاف الزيادة المبدئية فى الإنفاق القومى التى تترتب على الزيادة فى الصادرات . ويطلق تعبير «مضاعف التجارة الخارجية» Foreign Trade Multiplier على النسبة بين الزيادة الكلية فى الدخل والزيادة الأولية فى قيمته التى تترتب على الزيادة فى الصادرات . وحتى يتسنى لنا فهم فكرة «مضاعف التجارة الخارجية» ، دعنا نلقى الضوء على نظرية المضاعف بصفة عامة ، والتفرقة بين فكرة المضاعف فى إقتصاد مغلوق Closed Economy ، وفكرة المضاعف فى إقتصاد مفتوح Open Economy (١) .

تتحرك فكرة المضاعف فى الإقتصاد المغلوق - وهو ما يعرف أيضاً بمضاعف الإستثمار Investment Multiplier - من حقيقة أساسية مضمونها أن التغيرات التى تطرأ على مستوى الدخل القومى خلال فترة زمنية معينة تتوقف بدورها على التغيرات التى تحدث فى مستوى الإنفاق القومى . ويتكون الإنفاق القومى بدوره من كل من الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الإستثمارى . ويؤدى أى تغير فى حجم الإنفاق القومى إلى تغير

---

(١) - لمزيد من التفصيلات حول نظرية المضاعف راجع كلامن :

- فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤ - ١٣٩ .

- العشرى حسين درويش ، التجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤ - ١٤٥ .

- حمدى رضوان ، التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٨ - ٢١٦ .

- على حافظ منصور ، إقتصاديات التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١ - ١٢١ .

- W.M.Scammell, International Trade and Payments, OP.Cit, PP. 319-347

- R.M. Stern, The Balance - Of - Payments , Op. Cit., PP. 162 - 197

مماثل فى مستوى الدخل القومى . وما إن يرتفع الدخل القومى حتى تصطحبه سلسلة من التطورات تسير به فى نفس الإتجاه ، إذ أن زيادة الإنفاق على الإستهلاك تودى - طبقاً لقيمة الميل الحدى للإستهلاك - إلى تدفق فى شكل دخول إلى عدد من الأفراد ، فيزداد إنفاقهم ... ، وهكذا . ويقول كينز فى هذا الشأن : إن الزيادة فى الدخل القومى التى تسببها زيادة معينة فى الإستثمار هى أكبر بكثير من الإستثمار نفسه .

وتسمى هذه الإضافة الجديدة للقوة الشرائية الموزعة فى الإقتصاد القومى والمؤدية إلى زيادة تيار الإنفاق النقدى القومى فى الفترات الزمنية المتعاقبة بمصطلح « الحقن » Injections .

غير أنه من الأهمية بمكان التنبيه إلى أن الأفراد لا ينفقون كامل دخولهم ، بل يحتفظون بجزء منها ، وهذا ما يطلق عليه إصطلاح « الإدخار » Savings . فالإدخار يضع حدوداً لحجم الدخل المتولد عن الإستثمار إستناداً إلى قيامه بتقليص الدخل الموجهة إلى الأفراد الآخرين فى الإقتصاد المغلق . لهذا يطلق على الإدخار إصطلاح « التسرب » Leakage . ويشكل التسرب بهذا المفهوم سحياً لجانب من القوة الشرائية من تيار الإنفاق النقدى القومى ، وهو ما يضعف من قوة هذا التيار الذى ينعكس بدوره على إضعاف تيار الزيادات المتعاقبة فى الدخل القومى .

وتفترض نظرية المضاعف فى ظل الإقتصاد المغلق - وهو ما يلقب بمضاعف الإستثمار - على مجموعة من الفروض نوجزها فيما يلى :

• وجود إقتصاد مغلق ، أى لا علاقة له بالعالم الخارجى . ويقصد عادة بهذا الفرض لتأكيد على حقيقة مؤداها أن تحقيق الإستقرار الإقتصادى

القومى لدولة يتوقف بالدرجة الأولى على أدوات السياسات الإقتصادية القومية ، وليس على عوامل تتعلق بالمتغيرات الإقتصادية العالمية . ويطلق على هذا الفرض ظاهرة الإعتماد الإقتصادى العالمى المتبادل International Economic Interdependence .

● ثبات الميل الحدى للإستهلاك Marginal Propensity to Consume ، وهو عبارة عن النسبة بين التغير فى الإستهلاك والتغير فى الدخل ، ويختلف بالتالى عن الميل الحدى للإدخار Marginal Propensity to Consume ، وهو عبارة عن النسبة بين التغير فى الإدخار والتغير فى الدخل.

● سيادة فرض التوظيف الناقص ، وهو ما يساعد على إفتراض أن زيادة الإستثمار فى أحد القطاعات الإنتاجية لا يؤدي إلى إنخفاض فى أحد القطاعات الإنتاجية الأخرى .

● مرونة الجهاز الإنتاجى ، وهو ما يعنى قدرة هذا الجهاز على الإستجابة للتغيرات الناشئة عن زيادة الطلب الكلى الفعال Effective Aggregate Demand .

وفى إطار هذه التحديدات والفروض المتعلقة بنظرية المضاعف فى إقتصاد مغلق ، فإنه يمكن تعريف مضاعف الإستثمار Investment Multiplier بأنه العلاقة بين حجم معين من الإستثمار وأحجام الزيادة المباشرة وغير المباشرة فى الدخل الناشئة عنه . وتمثل القيمة المعطاة للمضاعف عدد المرات التى يزداد فيها حجم الزيادة المباشرة وغير المباشرة فى الدخل عن حجم الإستثمار الأصلية (١) . من هنا نجد أن

قيمة مضاعف الإستثمار (المضاعف فى إقتصاد مفلق) =

$$(١) \quad \frac{\text{الزيادة فى الدخل}}{\text{الزيادة فى الإستثمار}}$$

وإذا أمعنا النظر فى النتيجة التى عبرت عنها المعادلة رقم (١) وجدنا أنه يمكن التعبير عنها فى صورة أخرى على الوجه التالى :

قيمة مضاعف الإستثمار =

$$(٢) \quad \frac{١}{\text{الميل الحدى للإدخار}} = \frac{١}{١ - \text{الميل الحدى للإستهلاك}}$$

حيث إن مجموع الميل الحدى للإستهلاك + الميل الحدى للإدخار = ١  
ويمكن التعبير رياضيا عن المعادلتين رقم (١)، (٢) على الوجه التالى :

ل = قيمة المضاعف.

ى = الدخل القومى.

∆ ى = الزيادة فى الدخل القومى.

ك = الإستهلاك القومى.

∆ ك = الزيادة فى الإستهلاك القومى.

و = الإستثمار القومى.

∆ و = الزيادة فى الإستثمار القومى.

د = الإدخار القومى.

∆ د = الزيادة (أو التغير) فى الإدخار القومى.

$$\frac{\Delta ك}{\Delta ى} = \text{الميل الحدى للإستهلاك.}$$

$$\text{الميل الحدى للإدخار.} = \frac{\Delta ك}{\Delta ى}$$

$$1 = \frac{د \Delta}{ى \Delta} + \frac{ك \Delta}{ى \Delta}$$

من هنا يمكن إعادة صياغة المعادلة رقم (١) لتأخذ جبرياً الشكل رقم (٢) على الوجه التالى :

$$(٢) \quad \frac{ى \Delta}{د \Delta} = ل$$

كذلك بنفس الطريقة يمكن إعادة صياغة المعادلة رقم (٢) لتأخذ جبرياً الشكل رقم (٤) على الوجه التالى :

$$(٤) \quad \frac{1}{\frac{د \Delta}{ى \Delta}} = \frac{1}{\frac{ك \Delta}{ى \Delta}} = ل$$

وتشير المعادلة رقم (٤) إلى أن المضاعف فى ظل الإقتصاد المغلق عبارة عن مقلوب الميل الحدى للإدخار، ويعنى ذلك أن مضاعف الإستثمار يتناسب عكسياً مع الميل الحدى للإدخار. وتشير هذه العلاقة العكسية إلى أن زيادة نسبة التسرب فى صورة مدخرات تقلل من قيمة المضاعف، وكلما إنخفضت نسبة التسرب فى صورة مدخرات أدى ذلك إلى إرتفاع قيمة المضاعف.

أما إذا إنتقلنا من فرض الإقتصاد المغلق إلى فرض الإقتصاد المفتوح فإننا نجد عناصر جديدة للحقن والتسرب فى دورة الدخل القومى. صحيح أن جوهر التحليل الخاص بتغيرات الدخل فى الإقتصاد المغلق ينطبق على تغيراته فى ظل الإقتصاد المفتوح، إلا أن الإنفاق النقدى القومى يتحدد علاوة على الإنفاق النقدى الإستهلاكى والإنفاق النقدى الإستثمارى بمستويات كل من الصادرات والواردات. وعلى ذلك فالتغيرات التى تطرأ على كل من حجم الصادرات وحجم الواردات تؤثر فى حجم الإنفاق النقدى القومى، وبالتالي فى إحداث إضافات أو تسربات فى دورة الدخل النقدى القومى. فالصادرات تمثل - مثل الإستهلاك القومى - مصدراً لحقن الدخل

حيث يترتب على زيادتها إضافة قوة شرائية جديدة إلى تيار الإنفاق النقدي القومي. وتعتبر الواردات - شأنها في ذلك شأن الإدخار - مصدرا للتسرب من الدخل القومي، لأنه يترتب عليه عدم توجيه جزء من القوة الشرائية إلى تيار الإنفاق القومي بالداخل . ولهذا تسحب هذه القوة الشرائية من تيار الإنفاق المحلى مما يضعف من الزيادات المتعاقبة فى الدخل القومي. فالإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية لا يحدث داخل الإقتصاد القومي ، وإنما خارج حدود هذا الإقتصاد الوطنية، وبالتالي زيادة تيار الإنفاق فى الدولة التى تم الإستيراد منها.

ولحساب المضاعف فى ظل إقتصاد مفتوح، لابد من أن نأخذ فى الإعتبار كلا الميل الحدى للإدخار والميل الحدى للإستيراد. ولقد سبق لنا تعريف الميل الحدى للإدخار  $Marginal Propensity to Save$ ، وبقي أن نعرف الميل الحدى للإستيراد. ويقصد بهذا الإصطلاح الأخير النسبة التى يخصصها الأفراد فى مجموعهم للإنفاق على الواردات من الزيادة التى تطرأ على دخولهم، أى أنه يظهر العلاقة بين التغير فى الدخل القومي وما يترتب عليه من تغير فى الطلب على الواردات. فإذا رمزنا للإستيراد بالرمز  $s$ ، وللتغير فى الواردات بالرمز  $\Delta$  س، فإن :

$$\text{الميل الحدى للإستيراد} = \frac{\Delta s}{\Delta Y} \quad (٥)$$

وفى حقيقة الأمر فإن الميل الحدى للإستيراد مع الميل الحدى للإدخار يساهمان فى تخفيض قيمة الميل الحدى للإستهلاك بدرجة كبيرة بعيدا عن الواحد الصحيح . ويؤدى هذان النوعان من التسرب إلى أن كل دورة من دورات الإنفاق المترتبة على إضافة جديدة للدخل تتجه إلى الإنخفاض التدريجى، وهو ما يقود إلى نهاية محتومه .

ويتم حساب مضاعف التجارة الخارجية على أنه مقلوب الميل الحدى

$$\text{للاستيراد، أى} = \frac{1}{\frac{\Delta K}{\Delta Y}} \quad (٦)$$

لهذا يمكن القول إن المضاعف في ظل إقتصاد مفتوح يأخذ في الحسبان كلا من الميل الحدى للإدخار، والميل الحدى للإستيراد. وعليه يمكن القول بأن المضاعف في ظل إقتصاد مفتوح =

$$\frac{\text{الميل الحدى للإدخار} + \text{الميل الحدى للإستيراد}}{\text{التسرب}} = \frac{\frac{\Delta}{\Delta Y} + \frac{\Delta}{\Delta Y}}{\frac{\Delta}{\Delta Y}} = \text{(٧)}$$

وكقاعدة عامة يمكن القول إن المضاعف يلعب دورا إيجابيا في حالة الفائض في ميزان المدفوعات، نظراً لأن الفائض يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ، وعلى العكس من ذلك يلعب المضاعف دورا سلبيا في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، نظرا لأن مثل ذلك العجز سيؤدي إلى إنخفاضات متتالية في الدخل القومي.

وتفصيلات ذلك أنه في حالة وجود فائض في الميزان التجارى - وهو ذلك الجزء من ميزان المدفوعات الذى إحتمل أهمية في التحليل الكينزى - فإن معنى ذلك زيادة الصادرات عن الواردات، وبالتالي زيادة دخول العاملين بقطاع التصدير، الأمر الذى يؤدي إلى زيادة إنفاقهم الإستهلاكى زيادة يتم تحديدها من خلال القيمة التى يساويها الميل الحدى للإستهلاك ، وهو ما ينصرف إلى حدوث زيادات متتالية في الدخل القومي . كما أن زيادة الصادرات تساعد على زيادة إنتاج السلع التصديرية، فتحدث زيادة جديدة في الإنفاق يترتب عليها زيادات متعاقبة في الدخل القومي. غير أن الزيادة في الدخل القومي لا تؤدي إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكى على السلع والخدمات الوطنية فقط، وإنما تؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، وهى زيادة تحدها قيمة الميل الحدى للإستيراد. وتكون محصلة هذه التغيرات هى حدوث زيادات متتالية في الواردات تدفع الميزان التجارى إلى التوازن ، وبالتالي التقليل التدريجى لحجم الفائض فيه.

أما إذا تعلق الأمر بحالة عجز في الميزان التجارى ، بمعنى أن الواردات أكبر من الصادرات ، فإن التحليل الخاص بنظرية مضاعف التجارة الخارجية يشير إلى حدوث سلسلة من الآثار العكسية لتلك السابق ذكرها فى حالة فائض الميزان التجارى . فينخفض الدخل القومى ، وبالتالي ينخفض الإنفاق على الإستهلاك القومى، مما يؤدي إلى حدوث إنخفاض من جديد فى هذا الدخل. ويترتب على الإنخفاضات المتتالية فى الدخل القومى إنخفاضات متتالية فى الطلب الوطنى على شراء السلع والخدمات الأجنبية ، وبالتالي إنخفاضات متتالية فى الواردات يحددها قيمة الميل الحدى للإستيراد. ومن خلال المقابلة بين الزيادة الأولية فى قيمة الواردات والإنخفاضات المتتالية فيها على أثر فعل مضاعف التجارة الخارجية يمكن القول أن الميزان التجارى يتجه إلى التوازن مرة أخرى بعد إزالة العجز الحادث فيه تدريجيا بفعل هذه القوى التلقائية.

ويخلص الجدول التالى رقم (٢) الآثار التلقائية المتولدة عن إختلال ميزان المدفوعات، وهى الآثار التى تحدث سلسلة من التغيرات فى مستويات الدخل والإنتاج تتكفل بإزالة الإختلال فيه حالة حدوثه :

#### جدول رقم (٢)

الآثار المتولدة عن تغيرات الدخل على الميزان التجارى.

دولة الفائض	دولة العجز
حدوث فائض نتيجة لزيادة الصادرات	حدوث عجز نتيجة لزيادة الواردات
↓	↓
زيادة أولية فى الدخل القومى	نقص أولى فى الدخل القومى
↓	↓
زيادات متتالية فى الدخل القومى	إنخفاضات متتابة فى الدخل القومى
↓	↓
زيادة حجم الواردات	إنخفاض حجم الواردات
↓	↓
إتجاه الميزان التجارى نحو التوازن	إتجاه الميزان التجارى نحو التوازن

## ٤.٢.٤ . تغيرات كمية النقود المتداولة؛

يؤخذ على التحليل الكينزى لتغيرات الدخل كآلية ذاتية لتكيف ميزان المدفوعات تجاهله لتأثيرات ظاهرة الإختلال الإقتصادي الخارجى على كمية النقود المتداولة ، وما تمارسه التغيرات فيها من تغيرات مناظرة على مستويات ثلاثة<sup>(١)</sup> :

- تغيرات مستويات الأسعار المحلية بالمقارنة بالمستويات العالمية للأسعار.
- تغيرات مستويات أسعار الفائدة المحلية بالمقارنة بالمستويات العالمية لها.

- مقدار الأرصدة النقدية التى يحتفظ بها الجمهور.

ويعتبر التغير فى هذه المتغيرات الثلاثة بمثابة آليات ذاتية فرعية لتكيف ميزان المدفوعات، ومنبثقة عن تغيرات كمية النقود المتداولة بإعتبارها أحد المناهج الرئيسية لتصحيح الخلل فى ميزان المدفوعات. ففى ظل نظام سعر الصرف الثابت (قاعدة الذهب الدولية) تمارس حركات تصدير وإستيراد الذهب تأثيرات واضحة على كمية النقود المتداولة. فالفائض فى ميزان المدفوعات يؤدى إلى تدفق الأرصدة الذهبية إلى داخل الإقتصاد القومى، وبالتالي زيادة القاعدة النقدية التى يتم على أساسها التوسع فى مقدار النقد المتداول ، وهو ما يعنى زيادة كمية النقود المتداولة داخل الإقتصاد القومى. وبطريقة مشابهة يمكن القول بأن العجز فى ميزان المدفوعات يمارس سلسلة من الآثار العكسية إبتداء بتدفق الأرصدة الذهبية إلى خارج الدول، وبالتالي نقصان القاعدة النقدية لدى البنك المركزى، وبالتالي نقصان كمية النقود المتداولة.

وتؤدى هذه الزيادات والإنخفاضات فى كميات النقد المتداولة إلى مجموعة من التغيرات التى تصيب المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ومستوى

(١) - راجع فى هذا الشأن :

- جون هيدسون ، مارك هنرندر، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٢٤-٢٢٣ .

أسعار الفائدة المحلية، وحجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الجمهور. وينظر إلى هذه التغيرات الأخيرة كإليات تصحيحية لموازين المدفوعات فى دول العالم المختلفة. ونحاول فيما يلى بيان الطريقة التى يمكن خلالها تصحيح الخلل فى ميزان المدفوعات عن طريق كل من تغيرات مستويات الأسعار، تغيرات مستويات أسعار الفائدة، تغيرات الرصيد النقدى للدولة بإعتبارها إليات ذاتية متفرعة من آلية التكيف الذاتية المسماة تغيرات كمية النقود المتداولة:

#### ١.٤.٢.٤ . تغيرات مستويات الأسعار :

ينصرف التفسير الكلاسيكى الذى سيطر على الفكر الإقتصادى منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٩١٤ تقريبا إلى أن التوازن الإقتصادى الخارجى فى ميزان المدفوعات يتحقق أيضاً فى ظل قاعدة الذهب النولية - وما تقرره من ثبات أسعار صرف عملات الدول المشتركة - عن طريق ما تزاوله إنتقالات الذهب الدولية من تأثير على مستويات الأسعار.

ويعتبر الإقتصادى المشهور ديفيد هيوم D. Hume (١٧١١ - ١٧٧٦) أول من جذب الإنتباه إلى هذه العلاقة بين مستويات أسعار السلع والخدمات من ناحية ، وعودة التوازن الإقتصادى الخارجى فى نظريته المعروفة بنظرية التوازن التلقائى من ناحية أخرى . وقد قال بهذه النظرية رداً على الآراء التجارية السائدة فى عصره حيث كان التجاريون Mercantilists ينادون بوجود أن تعمل الدولة على زيادة رصيدها من المعدن النفيس من خلال إخضاع التجارة الخارجية لقيود تكفل تحقيق التوازن الإقتصادى الخارجى الموجب. ولقد تصدى هيوم لهذه السياسة حيث بين عدم جدواها مؤكداً على أن زيادة المعدن النفيس لا تعنى سوى زيادة النقود، وبالتالي إرتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة لأسعار السلع والخدمات العالمية ، الأمر الذى يسفر عن إرتفاع قيمة الواردات وإنخفاض قيمة الصادرات، ومن ثم حدوث عجز فى ميزان المدفوعات. بعبارة أخرى، فإن الإختلال فى ميزان

المدفوعات يؤدي إلى إحداث تغيرات في مستويات أسعار السلع والخدمات في الداخل والخارج بحيث تعود كل بلد تلقائياً إلى توازنها الخارجى مع التركيز على حركة الميزان التجارى فقط. ولقد إقتنع الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية وهم آدم سميث، ديفيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل بنظرية هيوم في التوازن الاقتصادى التلقائى ، وأصبحت هى النظرية الكلاسيكية المعتمدة فى بيان القوى الإقتصادية التى تحقق التوازن الإقتصادى الخارجى كلما طرأ عليه إختلال . ولعل هذا هو العامل الرئيسى فى تسليم كتاب المدرسة الكلاسيكية بأن مشكلة التوازن الخارجى لميزان المدفوعات تعتبر معطاة تحل من تلقاء نفسها حالة حدوثها بفعل القوى الإقتصادية التى يشتمل عليها النظام الإقتصادى الحر، والتي أطلق عليها آدم سميث إصطلاح "اليد الخفية" Invisible Hand .

وتفصيلات ما تقدم هو أن حدوث إختلال فى ميزان المدفوعات بين دولتين يترتب عليه مجموعة من التغيرات الإقتصادية فى كل من بلد العجز وبلد الفائض تقضى على هذا الإختلال . فإذا تناولنا بلد العجز لوجدنا الآتى: (١).

● الأثر الأول ، الذى يترتب على حدوث العجز فى ميزان التجارى هو خروج الذهب من بلد العجز إلى بلد الفائض لسد العجز فى ميزان مدفوعاتها. ذلك أن السلطات النقدية فى بلد العجز تحول دون إرتفاع سعر الصرف (قيمة الدولار الأمريكى) عن نقطة خروج الذهب وذلك من خلال بيع الذهب للمستوردين بسعر صرف ثابت حيث يقومون بعد ذلك بتصديره إلى الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة للحصول على الدولارات اللازمة.

● أما الأثر الثانى الذى يحدث فى بلد العجز فهو نقصان الأرصدة

(١) راجع فى هذا الخصوص كلام من :

- سعيد النجار، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦ - ٢٧٨ .  
- محمد زكى شافعى، مقدمة فى العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧ - ١٦٢ .

- فؤاد هاشم عوض التجارة الخارجية والدخل القومى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨ - ٢٢٠ .  
- العشرى حسين برويش، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧ - ١٤٥ .

الذهبية، وبالتالي إنخفاض عرض النقود. فمن المعروف أن كمية النقود المتداولة تتوقف على مقدار الأرصدة الذهبية المملوكة لدى الدولة وفقا للقواعد المعمول بها فى ظل قاعدة الذهب الدولية. وعليه فإن نقصان أرصدة الذهب يستتبعه نقصان كمية النقود المستخدمة فى التداول.

● ويتمثل الأثر الثالث الذى يصيب بلد العجز فى إنخفاض المستوى العام للأسعار إعمالا لنظرية كمية النقود التى تقر بوجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

● أما الأثر الرابع فيأخذ شكل إنخفاض أسعار صادرات بلد العجز نتيجة لإنخفاض المستوى العام لأسعار السلع والخدمات بالداخل مقارنا بمستواه بالخارج. ويؤدى ذلك إلى زيادة الطلب على الصادرات ، وإنخفاض الطلب على الواردات.

● أما الأثر الخامس فيتلخص فى عودة التوازن الإقتصادى إلى الميزان التجارى بفعل زيادة الصادرات وإنخفاض الواردات، وتستمر حركة زيادة الصادرات وحركة إنخفاض الواردات إلى أن يتلاشى العجز فى الميزان التجارى، بل إلى أن يتحقق فائض به. ويستمر تحقيق هذا الفائض إلى أن تدخل البلد كمية الذهب السابق خروجها مما يؤدى إلى زيادة كمية النقود، وبالتالي المستوى العام للأسعار إلى أن يتعادل مع المستوى السائد فى الخارج.

وبطريقة متكافئة يمكن لنا أن تتبع التغييرات الإقتصادية التلقائية التى تحدث فى بلد الفائض (الولايات المتحدة الأمريكية فى مثالنا) على الوجه التالى :

\* دخول الذهب - عند نقطة دخول الذهب - إلى الدولة صاحبة الفائض بإعتبار أن الذهب هو وسيلة تسوية مستحققاتها قبل الدولة صاحبة العجز.

\* تؤدى زيادة الأرصدة الذهبية لدى دولة الفائض إلى إحداث زيادة مطردة

فى كمية النقود المتداولة حيث تتوقف هذه الكمية على مقدار تلك الأرصدة إعمالاً لقاعدة الذهب الدولية.

\* يترتب على زيادة كمية النقود المتداولة حدوث إرتفاع فى المستوى العام للأسعار فى الداخل.

\* تعمل الزيادة فى المستوى العام للأسعار على زيادة الواردات، ونقصان الصادرات.

\* يعود التوازن الإقتصادى الخارجى للولايات المتحدة الأمريكية (بلد الفائض) نتيجة لحركة زيادة الواردات وحركة نقصان الصادرات.

\* يترتب على حركة زيادة الواردات ونقصان الصادرات خروج الذهب من دولة الفائض، وهذا من شأنه إن يؤدى إلى إنخفاض المستوى العام للأسعار إلى أن يتكافأ مع مستواه فى الخارج.

ويتضح من التحليل المتقدم أن عودة التوازن الإقتصادى إلى ميزان المدفوعات إنما تتم بطريق تلقائية دون تدخل من جانب السلطات الإقتصادية فى أى من الدولتين طرفى التبادل. ويشترط لتحقيق ذلك المرونة النهائية لكل من الطلب على الصادرات وعرضها والطلب على الواردات وعرضه . وكذلك فإن هذا التحليل الكلاسيكى يقرر أن التوازن فى الميزان التجارى يتضمن فى طياته حدوث توازن فى توزيع الأرصدة الذهبية على مختلف دول العالم، كما يتضمن أيضاً تعادل مستوى الأسعار فى جميع دول العالم.

ونحاول فيما يلى فى الجدول رقم (٣) إجمال التغييرات التى تحدث فى كل من بلد العجز وبلد الفائض فى أعقاب وجود إختلال فى ميزان المدفوعات بين دولتين.

جدول (٣)

نتائج تغيرات مستويات الأسعار.

بلد الفائض	بلد العجز
١ - دخول الذهب.	١ - خروج الذهب.
٢ - إنخفاض سعر الخصم أو شراء البنك المركزي لسندات حكومية .	٢- إرتفاع سعر إعادة الخصم أو بيع البنك المركزي لسندات حكومية.
٣ - زيادة كمية النقود المتداولة.	٣ - إنكماش كمية النقود المتداولة.
٤ - إرتفاع المستوى العام للأسعار.	٤- إنخفاض المستوى العام للأسعار.
٥ - نقصان حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات.	٥ - زيادة حجم الصادرات ونقصان حجم الواردات.

٢٠٤.٢٠٤ . تغيرات مستويات أسعار الفائدة :

ترتبط التغيرات في مستويات أسعار الفائدة كقوى تصحيحية ذاتية بمجموعة الآثار المتولدة بحالات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، وما يترتب عليها من تغيرات في كمية النقود المتداولة . فإذا تأملنا حالة العجز في الميزان التجاري، وما يرتبط بها من حركات تدفق الذهب إلى الخارج (حركات تصدير الذهب)، وبالتالي نقصان القاعدة النقدية Money Base لدى البنك المركزي، فإن النتيجة الطبيعية هي تقلص كميات النقد المتداولة. فإذا أمعنا النظر في وجود علاقة عكسية بين كمية النقود (عرض النقود) وسعر الفائدة - ، إتضح لنا أن نقصان كمية النقود من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع سعر الفائدة. ويترتب على إرتفاع أسعار الفائدة المحلية في

الإقتصاد القومى قيد البحث (بولة العجز) مقارنة بمستويات أسعار الفائدة العالمية قيام مالكي الأصول الأجنبية فى الخارج بتحويل جانب منها إلى أصول محلية. ويؤدى هذا التدفق فى الأصول المالية من الخارج إلى الداخل إلى إحداث فائض فى ميزان التحويلات الرأسمالية يساعد فى تعويض العجز الموجود أصلا فى الميزان التجارى.

وإذا أخذنا الحالة العكسية - وهى حالة وجود فائض فى ميزان المدفوعات- فإنه يمكن القول إن هذا الفائض الحادث فى الميزان التجارى من شأنه أن يولد مجموعة من القوى التى تمارس تأثيرات على حالة ميزان التحويلات الرأسمالية من خلال التغييرات التى يحدثها التوسع فى كميات النقود المتداولة وإنعكاساتها على حركة تغير مستويات أسعار الفائدة المحلية مقارنة بمستوياتها العالمية . فالفائض فى الميزان التجارى يؤدى إلى تدفقات للذهب من الخارج إلى الداخل (حركات إستيراد الذهب) ، وهذا يؤدى إلى إتساع القاعدة النقدية Money Base المتوافرة لدى البنك المركزى ، والتى تؤدى إلى زيادة كمية النقود المتداولة ، وبالتالي إلى إنخفاض مستويات أسعار الفائدة المحلية مقارنة بمستوياتها فى الخارج . ويؤدى هذا الوضع الأخير إلى حفز الأفراد الوطنيين على بيع بعض أصولهم المالية الوطنية وتحويلها إلى أصول مالية أجنبية ، وبالتالي حدوث تدفقات مالية من الداخل إلى الخارج تساعد على وجود عجز فى ميزان التحويلات الرأسمالية يعوض جزئيا على الأقل - الفائض الموجود فى الميزان التجارى.

وغنى عن البيان أن هذه هى المرة الأولى فى تحليلنا الذى قدمنا حتى الآن لآليات التكيف الذاتية والتى نتناول فيها رصد قوى تصحيحية ذاتية تمارس آثارها على معاملات إقتصادية تدون خارج الميزان التجارى ، أى تسجل فى ميزان التحويلات الرأسمالية. يضاف إلى ذلك أن هذه القوى التصحيحية

تحدث فى الأجل القصير ، فى حين أن باقى الآليات الذاتية التى استعرضناها من قبل تمارس آثارها فى المعتاد فى الأجل الطويل .

#### ٣.٤.٢.٤ . تغييرات الرصيد النقدى لدى الأفراد :

يتم النظر إلى تغييرات الرصيد النقدى كأحد عناصر القوى التصحيحية الذاتية المتولدة عن حالات العجز والفائض فى ميزان المدفوعات. فالعجز فى ميزان المدفوعات يؤدى إلى التضائل التدريجى للأرصدة النقدية التى فى حوزة المقيمين داخل الإقتصاد القومى . ومما لاشك فيه أن هذا التضائل التدريجى للأرصدة النقدية سوف يؤدى إلى قيام المقيمين بتخفيض نفقاتهم على السلع والخدمات الأجنبية، وبالتالي إلى تقلص الطلب الوطنى على الواردات، وهذا يخفض تدريجيا من مقدار العجز فى الميزان التجارى. وفى الوقت نفسه فإن هذه الحالة سوف تقودهم إلى زيادة عرضهم من السلع والخدمات الوطنية فى الخارج، أى حفزهم على زيادة الصادرات لتعويض النقص الذى أصاب الأرصدة النقدية التى يحوزونها.

وإذا إنتقلنا إلى حالة الفائض فى ميزان المدفوعات وما يصاحبه من زيادة الأرصدة النقدية التى فى حوزة الأفراد المقيمين داخل الإقتصاد القومى، فإنه يمكن القول إن هذا الوضع الجديد سوف يدفع بالمقيمين إلى زيادة إنفاقهم على السلع والخدمات الأجنبية ، وبالتالي إلى زيادة الواردات. وفى الوقت نفسه فإن هذه الحالة لن تكون عاملا مشجعا للمقيمين على زيادة عرضهم للسلع والخدمات الوطنية ، وبالتالي على عدم تدفق الصادرات من المنتجات الوطنية إلى الخارج بالمعدلات التى كانت عليها من قبل. وتصبح المحصلة النهائية هى زيادة الواردات وتناقص معدل زيادة الصادرات أونقصانها عما كانت عليه إلى أن يتلاشى الفائض فى ميزان المدفوعات تدريجيا.

خلاصة القول أن حالات العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات تولد قوى تصحيحية ذاتية من خلال ما تمارسه من تغييرات فى الأرصدة النقدية التى يحوزها الأفراد، وهذه القوى تساعد على القضاء التدريجى على مظاهر الإختلال فى هذا الميزان .

### ٣.٤ . رسم وإعداد السياسات الملائمة لتكيف ميزان المدفوعات :

#### ١.٣.٤ . تعريف السياسات الملائمة للتكيف :

إرتبطت آليات التكيف الذاتى لميزان المدفوعات بعيب خطير هو طول الفترة الزمنية التى تحتاجها لتصحيح الخلل فى الميزان . فلقد إشتراط الإطار النظرى لهذه الآليات عدم التدخل المباشر أو غير المباشر من جانب الدولة لإفساح المجال أمام القوى التصحيحية الذاتية التى تطلقها اليد الخفية Invisible Hand الموجودة فى إقتصاديات السوق الحر. غير أن الملاحظ أن ترك الحبل على غاربه لقوى السوق التلقائية لتصحيح الخلل فى ميزان المدفوعات قد يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا من ناحية، ويعرض الإقتصاد القومى والعالمى لتقلبات عنيفة من ناحية أخرى. وأمام هذا الوضع بدأ التفكير فى إعداد وصياغة مجموعة من السياسات الإقتصادية الملائمة لتكيف ميزان المدفوعات - of Induced Balance - Payments Adjustment . ويتحصل الهدف النهائى من إعداد ورسم هذه السياسات فى إعانة السلطات الإقتصادية على السيطرة على ظاهرة الإختلال فى ميزان المدفوعات كخطوة أولى، ثم القضاء عليها فى فترة زمنية قصيرة نسبيا كخطوة ثانية. وبهذا يمكن تجنب الإقتصاديات القومية شر التقلبات الإقتصادية التى تولدها القوى العشوائية للسوق ، وتحقق الإستقرار المنشود فى موازين مدفوعاتها.

وفى مجال رسم وإعداد السياسات الملائمة لتكيف ميزان المدفوعات جرت العادة على التفرقة بين المناهج الثلاثة التالية :

● **منهج المرونات** ، وهو ذلك المنهج الذى يركز على دور سياسة سعر الصرف كمنهج ملائم لتصحيح الخلل فى ميزان المدفوعات، وعلى وجه خاص من خلال تركيز التحليل على الميزان التجارى. وترجع نشأة هذا المنهج إلى عقد الثلاثينيات من هذا القرن ، وينسب إلى مسز روبنسون Mrs Robinson ويعتبر توافر شروط مارشال - ليرنر Marshal - Lerner أمرا ضروريا لنجاح سياسة سعر الصرف فى علاج إختلالات ميزان المدفوعات.

● **منهج الإستيعاب The Absorption Approach** ، الذى يعتبر تحليلا إقتصاديا للسياسات الإقتصادية الكلية وعلاقتها بميزان المعاملات الجارية. ويسلط هذا المنهج الضوء على دور السياسة المالية فى التأثير على المتغيرات الكلية التى تتضمنها معادلة الدخل القومى المعروفة فى التحليل الكينزى. ويرجع إستخدام مصطلح "الإستيعاب Absorption إلى الكسندر S.Alexander فى عام ١٩٥٢، وإن كان هناك من الكتاب من يرى أن كتابات ميد Meade فى عام ١٩٥١ تمثل اللبنة الأولى فى منهج الإستيعاب.

● **المنهج النقدى The Monetary Approach** ، وهو المنهج الذى يركز على رصد ميزان المدفوعات فى مجموعه ، وليس على أجزاء منه كما هو الحال فى منهج المرونات الذى يركز على رصد الميزان التجارى ، ومنهج الإستيعاب الذى يركز على رصد ميزان المعاملات الجارية. وينظر هذا المنهج الجديد إلى إختلال ميزان المدفوعات على أنه نوع من الإضطراب المرتبط بالإختلال فى السوق النقدية، أى بين ظاهرة عدم التوازن بين طلب وعرض النقود . وفى هذا الخصوص تعود الفاعلية المطلوبة للسياسة النقدية ودورها فى علاج الإختلال الحادث فى ميزان المدفوعات المستقل ، وتنقلص مكانة السياسة المالية فى التصدى لهذه الظاهرة .

وفيما يلي محاولة لبيان دور السياسات الإقتصادية الملائمة لتكيف ميزان المدفوعات فى إطار المناهج الثلاثة السالفة الذكر (١) :

#### ٤.٣.٢. منهج المرونات :

يتصدى منهج المرونات لإبراز دور سياسة سعر الصرف كوسيلة لإصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات. ويتصف هذا المنهج بالخصائص التالية :

■ يعتبر هذا المنهج أحد عناصر طائفة سياسات تحويل الإنفاق Expenditure - Switching Policies ، وهى السياسات التى تسعى إلى علاج الخلل فى ميزان المدفوعات عن طريق تحويل الإنفاق بين السلع الأجنبية والسلع الوطنية بشكل يودى فى بعض الأحيان إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات فى حالة العجز، وفى أحيان أخرى يودى إلى نقصان الصادرات وزيادة الواردات فى حالة الفائض .

■ يمثل منهج المرونات نموذج التوازن الإقتصادى الجزئى Partail Economic Equilibrium فى التحليل الإقتصادى المرتبط بمشكلة تكيف ميزان المدفوعات.

■ يركز هذا المنهج على رصيد الميزان التجارى دون باقى عناصر ميزان المدفوعات ، إذ يعتبره حجز الزاوية فى علاج الخلل الحادث فى ميزان المدفوعات. ويرتبط هذا الفهم بالرؤية الكلاسيكية للتجارة الخارجية، وهى الرؤية

---

(١) - ساهم قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان فى تسليط الضوء على الجوانب التحليلية للسياسات الملائمة لتكيف ميزان المدفوعات من خلال رسالتين إحداهما للدكتوراه عام ١٩٨٧، والثانية للماجستير عام ١٩٨٨. راجع فى هذا الخصوص :

- محمود حسن حسنى، تحليل آثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجارى : دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصرى فى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٢ ، رسالة دكتوراه فى فلسفة التجارة الخارجية مقدمة إلى قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان ، القاهرة، ١٩٨٧ .

- مجدى أحمد الشوريجى، السياسة الإنتمانية وأثرها على ميزان المدفوعات : دراسة خاصة بالإقتصاد المصرى ، رسالة مقدمة إلى قسم التجارة الخارجية للحصول على درجة الماجستير فى التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

التي إحتلت مكانا بارزا فى التحليل الإقتصادى الذى عرضه الكتاب الأول فى التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم.

وترجع نشأة منهج المرونات إلى الثلاثينات حيث ظهر واضحا فى كتابات دوينسون Mrs Robinson ، وميتزلى Metzler . ويرتكز هذا المنهج على محاولة صياغة شروط المرونة لكل من الصادرات والواردات لبيان مدى إستجابتها للتغيرات الحادثة فى سعر الصرف . وتتطلب صياغة هذه الشروط أن نعرض فى البداية لمعادلة رصيد الميزان التجارى على الوجه التالى (١) :

$$ت = ق ص - (ف ، \frac{م}{س ن}) - (ف ، \frac{م}{س ن}) \text{ ————— (١)}$$

حيث تشير الرموز السابقة إلى ما يلى :

ت = رصيد الميزان التجارى .

ق ص = قيمة الصادرات مقومة بالعملة المحلية.

ق ر = قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية.

س م = السعر المحلى للصادرات.

س ن = السعر الأجنبى للواردات.

ف = سعر الصرف.

وتدلنا المعادلة رقم (١) على ما يلى :

▲ تعتبر ق ص (قيمة الصادرات مقومة بالعملة المحلية)، ق ر (قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية) نوال لأسعارهما النسبية س م (السعر المحلى للصادرات) ، س ن (السعر المحلى للواردات) على التوالى .

▲ يضاف إلى ذلك أن قيمة الصادرات مقومة بالعملة المحلية (ق ص)

تعتبر دالة طردية في سعر الصرف (ف)، وأن قيمة الواردات مقومة بالعملية الأجنبية (ق د). تعتبر دالة عكسية في سعر الصرف.

وإذا افترضنا أن :

$$١ع = مرونة عرض الصادرات.$$

$$٢ع = مرونة عرض الواردات.$$

فإنه يجب ملاحظة أن منهج المرونات يفترض أن مجموع  $١ع + ٢ع = ٠$

(أى مالا نهاية). وينعكس هذا الافتراض في نتيجة هامة مؤداها ثبات الأسعار النسبية للصادرات والواردات ، وبالتالي إتخاذ المعادلة رقم (١) شكلا آخر على الوجه التالي :

$$ت = ق ص (ف) - ف ق ر (ف) \text{ ————— } (٢)$$

ويعد الحصول على الصياغة الجديدة لمعادلة رصيد الميزان التجارى فى شكلها الموضح بالمعادلة رقم (٢)، فإنه يتبقى لنا أن نبحث فى أثر التغير فى سعر الصرف على رصيد الميزان التجارى (ت)، ويتحقق ذلك بإجراء خطوة رياضية أخرى من خلال إجراء عملية تفاضل رصيد الميزان التجارى (ت) بالنسبة لسعر الصرف (ف) على الوجه التالى :

$$= \frac{\partial ت}{\partial ف} - \frac{\partial ت}{\partial ف} \frac{ق}{ف} - \frac{\partial ق ر}{\partial ف} - ق ر$$

$$= ق ر \left( \frac{\partial ق ص}{\partial ف} - \frac{ق}{ق ص} \times \frac{\partial ق ر}{\partial ف} - \frac{ق}{ق ر} \times \frac{\partial ق ر}{\partial ف} - ١ \right) \text{ (٣)}$$

(١) راجع فى تفصيلات ذلك :

- مجدى أحمد الشورى، السياسة الإئتمانية وأثرها على ميزان المدفوعات ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ - ٢١.

- H.R. Heller, International Monetary Economics, Op. Cit., P. 95

وبإمعان النظر فى المعادلة رقم (٣) نجد أنها تحتوى على مرونة الطلب العالمى على الصادرات (١ع)، ومرونة الطلب الوطنى على الواردات (٢ع)، حيث تشير كل من :

$$(٤) \frac{\partial Q}{\partial F} \times \frac{F}{Q} = ١ع$$

$$(٥) \frac{\partial Q}{\partial R} \times \frac{R}{Q} = ٢ع$$

وبإجراء عملية الإحلال لكل من ١ع ، ٢ع فى المعادلة رقم (٣) نحصل على المعادلة التالية رقم (٦) :

$$(٦) \frac{\partial Q}{\partial F} = Q \left( ١ - ٢ع + ١ع \times \frac{\partial Q}{\partial F} \right)$$

ولما كانت المعادلة التى يعتمد عليها منهج المرونات تفترض فى البداية تساوى قيمة الصادرات مع قيمة الواردات، أى تفترض ما يلى:

$$(٧) Q = F \times R$$

فإن هذا يؤدى إلى تحول المعادلة رقم (٦) لتتخذ الشكل التالى الموضح فى المعادلة رقم (٨) .

$$(٨) \frac{\partial Q}{\partial F} = Q \left( ١ - ٢ع + ١ع \right)$$

وتنطق المعادلة رقم (٨) بالمعلومات التالية :

● أن التحسن فى الميزان التجارى نتيجة لتغير سعر الصرف يتم فى حالة خضوع الإنتاج لظروف الغلة (النفقة) الثابتة، وهى الحالة التى لا يترتب عليها

زيادة عرض السلع دون زيادة فى النفقة الحدية.

● يتطلب التحسن فى الميزان التجارى أن يكن مجموع مرونة الطلب العالمى على الصادرات (ع١)، مرونة الطلب الوطنى على الواردات (ع٢) أكبر من الواحد الصحيح. أى يفترض توافر الشرط التالى :

$$١ع + ٢ع > ١$$

ويطلق على هذا الشرط إصطلاح شرط مارشال - ليرنر Marshall - lerner Condition، وهو الشرط الذى يحدد الكيفية التى يتحسن بها الميزان التجارى على أثر إنتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض به (١) . ففى حالة العجز تنتهج الدولة قيد البحث لسياسة تخفيض قيمة العملة Devaluation، فى حين تتبع سياسة رفع قيمة العملة Appreciation فى حالة وجود فائض فى هذا الميزان. فالأثر الصافى لتخفيض قيمة العملة على الميزان التجارى يعتمد - طبقا لهذه الصياغة لشرط مارشال - ليرنر - على قيمة مرونة الطلب العالمى على

(١) - تجرى عادة التفرقة بين الصياغة المختصرة لشرط مارشال - ليرنر، وهى الصياغة التى تعتمد فقط على نوعين من المرونة هما مرونة الطلب العالمى على الصادرات ومرونة الطلب الوطنى على الواردات. أما الصياغة التفصيلية فهى عبارة عن صياغة Bickerdicke - Robinson - Metzler. التى يطلق عليها إختصارا صياغة (BRM) لشرط مارشال - ليرنر. وتعتمد هذه الصياغة التفصيلية على المرونة الأربعة التالية :

\* مرونة الطلب العالمى على الصادرات.

\* مرونة العرض الوطنى للصادرات.

\* مرونة الطلب الوطنى على الواردات.

\* مرونة العرض الأجنبى للواردات.

راجع فى هذا الخصوص كلام من :

- محمود حسن حسنى، تحليل آثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجارى ، مرجع سبق ذكره، هامش ، ص : ١٩.

- M. Chacholiades, International Monetary Theory and Policy, McGraw - Hill, Inc., New York 1978., pp. 122 - 125.

الصادرات والطلب الوطنى على الواردات. فإذا كان مجموع مرونة الطلب العالمى على الصادرات + الطلب الوطنى على الواردات < من الواحد الصحيح، فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى علاج العجز فى الميزان التجارى، وإلى تلاشى الفائض فى هذا الميزان فى حالة رفع قيمة العملة.

ولبيان التفصيلات الخاصة بكيفية تصحيح الإختلال فى الميزان التجارى من خلال إنتهاج سياسة تغيير سعر الصرف فإنه لمن المناسب البدء بإستعراض مجموعة الفروض التى يقوم عليها منهاج المرونة، وهى على الوجه التالى (١) :

$\Delta \Delta$  يشكل توازن الميزان التجارى نقطة البداية فى تحليل منهج المرونات، وفى هذا الخصوص فإن قيمة الصادرات تتكافأ مع قيمة الواردات ، وبالتالى تصبح ت = صفر.

$\Delta \Delta$  تأخذ مرونة عرض صادرات كل دولة من الدول أطراف التبادل العالمى قيمة معادلة لما لانهاية ( $\infty$ ) ، وهو ما يتم التعبير عنه بإتخاذ منحنى عرض الصادرات لخط أفقى مواز للمحور السينى . ومضمون ذلك هو عدم تغيير أسعار الصادرات فى الدولة قيد البحث نتيجة لزيادة حجم الصادرات. ويشير هذا الوضع إلى خضوع الإنتاج لظروف النفقة الثابتة .

$\Delta \Delta$  توافر شرط التوازن المستقر فى سوق الصرف الأجنبى، بمعنى وجود قوى تصحيحية تعيد التوازن فى سوق الصرف الأجنبى عند إنحراف سعر الصرف عن وضعه التوازنى . ومن المعروف أن سعر الصرف التوازنى يناظر حالة التوازن الإقتصادى المستقل فى الميزان التجارى. ويتطلب هذا الوضع

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع كل من :

- R.M. Stern ,The Balance - of - Payments: Theory and Economoc Policy, Macmillan, London - New York, 1973, PP. 139 - 156 .

- W.M. Scammell, International Trade and Payments, Op.Cit.,PP. 297 - 315 .

- M. Chacholiades, International Monetary Theory and Policy, Op. Cit., PP. 119 - 125.

الأخير أن يتخذ كل من جدول الطلب على الصرف الأجنبي، وجدول عرض الصرف الأجنبي شكله الطبيعي بحيث يظهر جدول الطلب على الصرف الأجنبي العلاقة العكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ، فى حين يظهر جدول عرض الصرف الأجنبي العلاقة الطردية بين سعر الصرف والكمية المعروضة من الصرف الأجنبي.

△ △ سيادة حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج ، وهو فرض يتكفل بإلغاء تغيرات الدخل كإحدى القوى التصحيحية لميزان المدفوعات. ومن هنا يصبح فى الإمكان إفتراض حالة ثبات الدخل.

△ △ عدم قيام الدول الأخرى أطراف التبادل الدولى بإنتهاج أى إجراءات مضادة يكون من شأنها إبطال مفعول سياسة تغير سعر الصرف فى الدولة قيد البحث.

△ △ إعطاء المرونات السعرية لكل من عرض وطلب الصادرات والواردات مكانة متميزة فى التحليل الإقتصادى لمنهج المرونات بحيث يتوقف عليها مقدار التحسن فى الميزان التجارى الناشئ عن تغير سعر الصرف .

وإستناداً إلى هذه الفروض ، فإن منهاج المرونات يوضح لنا كيف يؤدى إتباع الدولة لسياسة تغير سعر الصرف إلى إحداث التكيف المطلوب فى الميزان التجارى فى ضوء شرط مارشال - ليرنر. فإذا نظرنا إلى تغير سعر الصرف فى شكل تخفيض قيمة العملة الوطنية للدولة (رفع سعر الصرف)، فإن هذا التخفيض يؤدى إلى تغيرات مناظرة فى أسعار كل من الصادرات والواردات. فأسعار الصادرات تصبح منخفضة من وجهة نظر المستهلك الأجنبى فيزداد طلبه عليها، فى الوقت الذى يحدث فيه العكس بالنسبة لأسعار الواردات التى تصبح مرتفعة نسبياً من وجهة نظر المستهلك الوطنى، وهو ما ينعكس فى إنخفاض طلبه عليها . من هنا يؤدى تخفيض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات وإنخفاض الواردات إلى أن يتم القضاء على

عجز الميزان التجارى .

وعلى العكس من ذلك ترسم الدولة سياستها لسعر الصرف فى شكل مختلف فى حالة وجود فائض فى الميزان التجارى. فالشكل المتبع فى هذه الحالة لتغير سعر الصرف هو رفع قيمة العملة الوطنية (إنخفاض سعر الصرف)، وهو ما يجعل من أسعار الصادرات عالية نسبياً بالمقارنة بما كانت عليه قبل رفع قيمة العملة، مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجى عليها، هذا فى حين يتجه الطلب الوطنى على الواردات من السلع الأجنبية إلى الإرتفاع نظراً لإنخفاض أسعار السلع الأجنبية بالمقارنة بما كانت عليه قبل رفع قيمة العملة. وبهذا الشكل تنخفض قيمة الصادرات وتزداد قيمة الواردات إلى أن يتلاشى الفائض فى الميزان التجارى تدريجياً . خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً .

#### ٣.٣.٤ . منهج الاستيعاب :

يركز منهج الإستيعاب على دور السياسة المالية كوسيلة لتصحيح الخلل فى ميزان المدفوعات. ويتميز هذا المنهج - وبالتالي إتفاقه وإختلافه مع منهج المرونات - بالميزات التالية :

● يعتبر هذا المنهج أحد أركان مجموعة سياسات تغيير الإنفاق Expenditure - Changing Policies، وهى السياسات التى تهتم بتعديل المستوى العام للإنفاق القومى بالزيادة أو النقصان لإحداث التغيرات المطلوبة فى مستويات الطلب الفعال، وبالتالي إحداث الأثر المطلوب فى ميزان المدفوعات.

● يركز منهج الإستيعاب على سوق السلع ، ولكنه يتجاهل فى الوقت نفسه الأسواق الأخرى، والتى فى مقدمتها كل من السوق النقدى وسوق رأس المال.

● يعتبر منهج الإستيعاب نموذج التوازن الإقتصادى الكلى

General Economic Equilibrium فى التحليل الإقتصادى المرتبط بمشكلة تكيف ميزان المدفوعات، أى أنه بهذه الصفة يركز على المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل الدخل القومى والإنفاق القومى وغيرها من المتغيرات الواردة فى معادلة الدخل القومى المعروفة، ويتجاهل فى الوقت نفسه دور المتغيرات الإقتصادية الجزئية.

● يتفق منهج الإستيعاب مع منهج المرونات فى تركيزهما على رصيد الميزان التجارى دون باقى مكونات ميزان المدفوعات، وينظرون إليه بإعتباره حيز الزاوية فى التصدى لمظاهر الإختلال فى ميزان المدفوعات .

وترجع الكتابات الأولى لمنهج الإستيعاب إلى كل من الإقتصادى ميد J.E. Meade عن ميزان المدفوعات فى عام ١٩٥١ (١) ، وإلى ألكسندر S.S. Alexander فى عام ١٩٥٢. (٢) غير أن الفضل الأكبر فى إعداد هذا المنهج وإطلاق مصطلح منهج الإستيعاب" عليه يرجع فى المقام الأول إلى ألكسندر الذى إعتد فى إعدادة على قواعد التحليل الكينزى. بل هناك من الكتاب من يطلق على هذا المنهج إصطلاح "منهج الإنفاق الكلى"- Aggre-grate Expenditure Approach للربط بينه وبين التحليل الكينزى (٣) . وينطلق منهج المرونات - كما قدمنا - من قواعد كينزية تتمثل فى معادلة الدخل القومى التالية :

(١) راجع فى هذا الخصوص :

-, J.E. Meade, The Balance of Payments, New York - London, 1963.

- M.E. Kreinin, International Economics, Op. Cit., pp. 117 - 119.

(٢) - وردت الإشارة إلى إصطلاح «منهج الإستيعاب» لأول مرة فى الدراسة التى أعدها ألكسندر فى عام ١٩٥٢ وتم نشرها خلال نفس العام. راجع فى هذا الشأن :

- S.S. Alexander, "Effects of a Devaluation on a Trade Balance," in : I.M.F. Staff Papers, Vol. 2, Washington, D.C., 1952, pp. 263 - 278.

(٣) - إستخدم ما خلوب F.Machlup هذا الإصطلاح (منهاج الإنفاق الكلى) . راجع فى هذا الشأن :

- F.Machlup, "Relative Prices and Aggregate Spending in the Analysis of Devaluation., in : the American Economic Review, June 1965.

$$ي = ك + ث + ن + ص - ر \text{-----} (١)$$

حيث تشير هذه الرموز إلى ما يلي :

$$ي = \text{الدخل القومي.}$$

$$ك = \text{الإنفاق على الإستهلاك الخاص.}$$

$$ث = \text{الإنفاق الإستثمارى الصافى .}$$

$$ن = \text{الإنفاق الحكومى.}$$

$$ص = \text{الصادرات.}$$

$$ر = \text{الواردات.}$$

وفى هذا الخصوص يفرق ألكسندر بين كل من الإستهباب المحلى Domestic Absorption ، والإستهباب الكلى Aggregate Absorption لإبراز العلاقة بين رصيد الميزان التجارى من ناحية، والإنفاق الكلى من ناحية أخرى. وللوصول إلى مضمون الإستهباب المحلى فإنه يتم إعادة صياغة المعادلة رقم (١) لتأخذ الشكل رقم (٢) على الوجه التالى :

$$ي = ك + م + ن + م + ص \text{-----} (٢).$$

وفى هذه المعادلة يشير الرمز (م) إلى الصفة المحلية، كما تشير هذه المعادلة إلى أن الدخل القومى يتكون من كل من المكونين التاليين :

● الإستهباب المحلى (ح م)، والذي يتكون من السلع المنتجة والمستوعبة محليا ، والتي تساوى = ك م + ث م + ن م .

● قيمة الصادرات (ص) .

ويفهم من ذلك أن المعادلة رقم (٢) قد قامت بحذف الواردات (ر) كأحد مكوناتها.

وإذا تم إحلال ح م فى المعادلة رقم (٢) محل ما تساويه من مكونات (ك م + ث م + ن م)، فإن هذه المعادلة تتحول إلى الصورة التالية :

$$ي = ح م + ص \text{ ----- (٢)}$$

أما الإستيعاب الكلى (ح) فإنه يتكون من :

● الإستيعاب المحلى (ح م).

● قيمة الواردات (ر).

وبذلك نحصل على المعادلة الجديدة رقم (٤).

$$ح = ح م + ر \text{ ----- (٤)}$$

وبصورة أخرى :

$$ح م = ح - ر \text{ ----- (٥)}$$

وبالتعويض عن ح م فى المعادلة رقم (٥) نحصل على المعادلة رقم (٦)

التالية :

$$ي = ح + ص - ر \text{ ----- (٦)}$$

أو بتعبير متكافئ :

$$ي - ح = ص - ر \text{ ----- (٧)}$$

وتشكل المعادلة رقم (٧) المعادلة الرئيسية لمنهج الإستيعاب . بل قام ألكسندر بتبسيط المعادلة رقم (٧) لتأخذ الصورة المبسطة التالية كما تظهرها المعادلة رقم (٨):

$$ت = ي - ح \text{ ----- (٨)}$$

وتدلنا هذه المعادلة على أن رصيد الميزان التجارى (ت) يساوى الفرق بين الدخل القومى (ي) والإستيعاب الكلى (ح) . وفى هذا الخصوص يمكن التمييز بين الحالات الثلاثة التالية للميزان التجارى :

\* \* يحقق الميزان التجارى فائضا إذا كان الدخل القومى > الإستيعاب الكلى ، أى أن ت > صفر.

\* \* يحقق الميزان التجارى عجزا إذا كان الدخل القومى > الإستيعاب الكلى، أى أن ت > صفر.

\* \* يصبح الميزان التجارى فى حالة توازن إذا كان الدخل القومى = الإستيعاب الكلى ، أى أن ت = صفر .

ويشير هذا التحليل إلى أن الفائض أو العجز فى الميزان للتجارى يرجع إلى الاختلال بين الدخل القومى والإستيعاب الكلى، وبالتالي فإن تصحيح الإختلال فى الميزان التجارى يتطلب إعادة كل من مستويات الدخل القومى والإستيعاب الكلى إلى أوضاعها التوازنية. ويمكن الوصول إلى هذه الأوضاع التوازنية من خلال تغيير مستويات الإنفاق الكلية إلى أعلى أو إلى أسفل، وبالتالي يظهر الدور المميز للسياسة المالية فى إيجاد التكيف المطلوب للميزان التجارى.

وعلى طريق إبراز دور السياسة المالية فى تصحيح الإختلال الحادث فى الميزان التجارى، فإن منهج الإستيعاب يعتمد بدوره على مجموعة من الفروض الرئيسية التالية (١) :

- حالة التوظيف الناقص على نطاق واسع، بمعنى تعرض الإقتصاديات القومية للدول المشتركة فى التبادل الدولى ولوجات واسعة من البطالة .
- خضوع الإنتاج فى دولتى العجز والفائض لظروف النفقة الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلى.
- ثبات عدد كبير من المتغيرات النقدية وفى مقدمتها أسعار السلع والأجور الإسمية ومعدلات الفائدة.

(١) راجع فى هذا الخصوص :

- مجدى أحمد الشوربجى ، السياسة الإئتمانية وأثرها على ميزان المدفوعات ، مرجع سبق ذكره، ص ٢١ - ٢٤ .

- جون هدسون ، مارك هنرند، العلاقات الإقتصادية الدولية ، الطبعة العربية ، ترجمة كل من طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد على، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧، ص ٢٤٧ - ٢٤٩ .

P.J. Tysome, Monetary Economics : Theories, Evidence, and - D.G. Pierce, Policies, Butterwarths, London, 1955, pp. 221 - 222.

- تعتمد الصادرات على الإنتاج الجارى ، وليس على المخزون .
- وجود كميات مناسبة من الإحتياطيات النقدية الدولية المكونة من الذهب والصرف الأجنبى وحقوق السحب الخاصة.
- الإكتفاء بالميزان التجارى كأحد مكونات ميزان المدفوعات، وهو ما يعنى إستبعاد جميع بنود ميزان رأس المال بمعناه الواسع.

وفى إطار هذه الفروض فإن دور السياسة المالية يتضح فى حالة الدولة التى تعانى من عجز فى ميزانها التجارى ، وترغب فى تصحيح هذا الإختلال. وذلك لأنه لا يوجد أمام هذه الدولة - طبقا لمنهج الإستيعاب - سوى إحدى وسيلتين هما :

زيادة الدخل القومى بنسبة أكبر من زيادة الإستيعاب الكلى، أوإضطرار الدولة إلى خفض مكونات الإستيعاب الكلى. وفى الحالتين فإن الفيصل يقع فى قدرة الدولة على إتباع سياسات تغيير الإنفاق : فالوسيلة الأولى تتطلب إتباع نمط توسعى للسياسة المالية يمكن من خلاله تحريك الطلب الكلى الفعال، وبالتالي زيادة الإنتاج الكلى، ومن ثم زيادة عرض الصادرات دون أن تتغير أسعارها طبقا للفروض التى يعتمد عليها منهج الإستيعاب. إما إذا ركزنا النظر على الوسيلة الثانية فإن نمط السياسة المالية يأخذ الإتجاه الإنكماشى من خلال ضغط مكونات الإنفاق الكلى، وذلك على أمل ضغط الإستيعاب الكلى.

ويصدق التحليل العكسى على حالة الدولة التى يختل ميزانها التجارى إختلالاً موجبا (حالة وجود الفائض). ففى هذه الحالة يمكن القضاء على الإختلال الموجب من خلال ضغط الدخل القومى النقدى بنسبة أكبر من نسبة ضغط الإستيعاب الكلى، أو إلتجاء الدولة إلى زيادة مكونات الإستيعاب الكلى. وفى الحالتين تنتهج الدولة سياسات مالية ذات طابع إنكماشى فى حالة إبتاع الوسيلة الأولى. وذات نمط توسعى فى حالة الوسيلة الثانية.

#### ٤.٣.٤ . المنهج النقدي :

يعالج المنهج النقدي لميزان المدفوعات The Monetary Approach to The Balance - of - Payments مشكلة التكيف في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام والفعال للسياسة النقدية، مع تسليط الضوء على النظام النقدي في التحليل الإقتصادي المرتبط بتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات بعد أن فقد مكانته في ظل التحليل الكينزي ومناهج تغيرات الدخل والإستيعاب المتصدية لتحليل الجوانب المختلفة لمشكلة التكيف . وفي هذا الخصوص فإنه في الإمكان إبراز الخصائص التالية للمنهج النقدي، والتي تميزه في نفس الوقت عن منهجى المرونات والإستيعاب :

■ يعتبر ميزان المدفوعات في المقام الأول ظاهرة نقدية ، وليست ظاهرة حقيقية. من هنا فإن التحليل الإقتصادي لمشكلة التكيف في ميزان المدفوعات يتطلب الإعتماد على مفاهيم وأدوات النظرية النقدية الدولية، وهي مفاهيم وأدوات تختلف عما هو متبع في ظل النظرية البحتة في التجارة الخارجية. وتوحى إلينا هذه الخاصية بضرورة النظر إلى النقود بإعتبارها رصيذاً وليست تياراً. لهذا فإن التعديلات أو المواءمات النقدية هي تعديلات أومواءمات بين الأرصدة النقدية الفعلية والأرصدة النقدية المطلوبة. وتشير هذه الحقيقة إلى أهمية الحاجة إلى تحليل شروط توازن رصيد ميزان المدفوعات وعمليات تكيفه .

■ يجب النظر إلى المنهج النقدي لميزان المدفوعات على أنه نموذج للتحليل الإقتصادي الكلى الذى يركز على الإحتياجات النقدية الأجنبية ، وبالتالي إهمال كافة المكونات الجزئية التى يتكون منها ميزان المدفوعات. بعبارة أخرى، فإن هذا المنهج لا يأخذ إلا بالتغيرات النهائية فى رصيد ميزان المدفوعات بغض النظر عن تلك التغيرات الحادثة فى كل من ميزان العمليات الجارية وميزان التحويلات الرأسمالية. وتساعد هذه النظرة الكلية على تسليط الضوء على العلاقة السائدة بين ميزان المدفوعات والكمية النقدية .

ومن خلال هذه النظرة الكلية لميزان المدفوعات يظهر أحد الإختلافات

الجوهريّة بين المنهج النقديّ من ناحية ، وكلّ من منهج المروّات ومنهج الإستيعاب من ناحية أخرى. فمنهج المروّات يختصر مشكلة ميزان المدفوعات، ويحولها إلى مشكلة توازن في الميزان التجاريّ إنطلاقاً من فرض ثبات الأجر والأسعار في الإقتصاد القوميّ قيد البحث، أي أن هذا المنهج يخضع لضوابط وقواعد التوازن الإقتصاديّ الجزئيّ. يضاف إلى ذلك أن منهج المروّات يقوم على ظاهرة حقيقية وليست نقدية، وهذا ما يجعله يهمل كلّ من النقود والقروض وميزان رأس المال ، وبالتاليّ عدم قدرته على تحليل مشكلة تكيف وتوازن ميزان المدفوعات والتركيز بدلاً من ذلك على مشكلة تكيف وتوازن الميزان التجاريّ. أما منهج الإستيعاب فهو يشكل خطوة أكثر تقدماً من منهج المروّات من حيث القدرة على تسليط الأضواء على جوانب التحليل الكليّ لتكيف وتوازن ميزان المدفوعات. غير أن أوجه النقص التي تعترى منهج الإستيعاب هي تركيزه الكبير على نموذج الدخل - الإنفاق الكينزيّ المبسط، وهو ما يحتم عليه هو الآخر التركيز على الميزان التجاريّ، وتجاهل مكونات ميزان المدفوعات الأخرى عند تحليل مشكلة تكيف وتوازن ميزان المدفوعات.

■ يشير المنهج النقديّ إلى أن مشكلة إختلال ميزان المدفوعات ناتجة من عدم التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود داخل الإقتصاد القوميّ. فإذا زاد العرض الوطنيّ للنقود عن الطلب الوطنيّ عليها، فإن فائض عرض النقود يتجه إلى شراء السلع والخدمات والأصول الأجنبية من الخارج ، وهذا يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات. أما إذا كان الطلب الوطنيّ على

النقود يفوق العرض الوطنيّ للنقود، فإن الأفراد المقيمين داخل الإقتصاد القوميّ قيد البحث يقومون بزيارة مبيعاتهم من السلع والخدمات والأصول الأجنبية إلى غير المقيمين من ناحية، ويتخفيض مشترياتهم من السلع والخدمات والأصول الأجنبية من غير المقيمين من ناحية أخرى. وتؤدي هذه العملية المزدوجة إلى زيادة الأرصدة النقدية المحلية في حوزة المقيمين داخل

الإقتصاد القومى محل الدراسة، وهذا يؤدي إلى تخفيض فائض ميزان المدفوعات. من هنا نجد أن المنهج النقدي يركز على محددات فائض الطلب على النقود وعرض النقود، وذلك من خلال علاقات سلوكية تتناسب مع حساب النقود. ويجد هذا الوضع المتقدم تفسيره في إفتراض أن الطلب على النقود عبارة عن دالة ثابتة لبعض المتغيرات مثل الدخل وسعر الفائدة. أما عرض النقود فيجد سبيله إلى التغيير من خلال التوسع في خلق الإئتمان المحلي أو تقييده من ناحية، أو من خلال تدفقات الإحتياطيات النقدية الدولية من ناحية أخرى. وبهذا يصل المنهج النقدي إلى إفتراض أن الطلب على الأرصدة الحقيقية يعتبر في واقع الأمر معطاة ، على أن يترك إشباع الطلب على الأرصدة النقدية لكي يتحدد من خلال النظام النقدي. وفي هذا الخصوص توجد وسيلتان للوفاء بمتطلبات هذا الإشباع هما - على نحو ما قدمنا - التوسع في الإئتمان أو تقييده (وهو ما يطلق عليه أيضا بالمصادر الداخلية)، أو فائض أو عجز ميزان المدفوعات (ويطلق عليه أيضا المصادر الخارجية) (١).

■ يركز المنهج النقدي على الآثار طويلة الأجل لتغييرات السياسة النقدية وإنعكاسها على مشكلة تكيف وتوازن ميزان المدفوعات . لهذا يقال إن هذا المنهج يتعلق بصفة جوهرية بالأجل الطويل. وتعود هذه الخاصية إلى ما يفترضه المنهج النقدي من أن عملية تكيف الأرصدة النقدية الفعلية طبقا لمستوياته المرغوبة تتطلب فترة زمنية تتراوح بين سنة وعشر سنوات (٢).

---

(١) أنظر في هذا الشأن :

- محمود حسن حسنى ، تحليل آثار تخفيض قيمة العملة على التوازن التجارى ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٥٦ .

(٢) قارن أيضا .

- مجدى أحمد الشوربجى ، السياسة الإئتمانية وأثرها على ميزان المدفوعات ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٢ .

- M.E. Kreinin, *International Economics : A Policy Approach*, The Harbrace Series in Business and Economics, New York - Chicago, 1971 , P. 153 .

وتمثل الخصائص السابقة جوهر المنهج النقدي الذي بدأت تتضح معالمه منذ منتصف السبعينيات على يد مجموعة من الإقتصاديين الذين أخذوا على النظرية الإقتصادية الكلية السائدة آنذاك تركيزها الشديد على الإقتصاد المغلق. فلقد تناولت الدراسات الإقتصادية ظاهرة التضخم النقدي معتمدة فى ذلك على القوانين الإقتصادية التى صاغتها النظريات الكلاسيكية والنيو كلاسيكية من واقع الإقتصاد المغلق، ومن ثم تفسير التضخم المستورد عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، أى دراسة إنتقال عملية التضخم من دولة إلى دولة أخرى متجاهلين ظاهرة الترابط الإقتصادى العالمى، والإعتماد المتبادل والتى بموجبها تتشابك مستويات الأسعار العالمية من ناحية، وغير عابئين بدور العوامل النقدية العالمية فى عملية التضخم النقدي العالمية من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>. وفى هذا الخصوص ينقسم الإقتصاديين إلى مجموعتين :

● المجموعة الأولى : وتنتمى إلى المدرسة النقدية الدولية والتى يمثلها الإقتصاديون العاملون بصندوق النقد الدولى بزعامة الإقتصادى بولاك Polak<sup>(٢)</sup> .

● المجموعة الثانية ، وتمثلها مدرسة شيكاغو، وهى المدرسة التى وجدت زاداها فى الأفكار النقدية التى روح لها النقديون بزعامة ميلتون فريدمان M. Friedman. ويعيب إقتصاديو مدرسة شيكاغو النقدية الدولية على الأفكار التى طرحها النقديون الأوائل للظواهر النقدية وأسبابها وإنطلاقها من واقع الإقتصاد المغلق تحت تأثير من إنتمائهم القومى. ففكرة الإقتصاد المغلق - كما يرى النقديون الأوائل - قادرة على الإنطباق على فكرة

---

(١) راجع فى هذا الخصوص الدراسة التالية :

- عدنان عباس على ، "موازن المدفوعات والتضخم النقدي العالمى : وجهة نظر نقدية فى التضخم النقدي العالمى" ، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، العدد الثالث - المجلد الثالث عشر ، ١٩٨٥، ص ص ١٥٩ - ١٧٧، هنا ص : ١٦٦ .

(٢) راجع دراسة صندوق النقد الدولى التالية :

- IMF, The Monetary Approach to the Balance - of - Payments :  
A Survey of the Fund's Contribution to the Literature, Washington, D.C.,  
Dm, 177/ 77 / 25, March 21, 1977.

## الإقتصاد المفتوح.

ومن أشهر أقطاب المجموعة الثانية كل من جونسون H. Johnson ، ماندل R.A. Mundell ، فرنكل J.A. Frenkel ، سفويودا A.K. Swoboda ، وكلاسن E.M. Classen ، وفيلمز M. Willms ، وغيرهم من الإقتصاديين (١) . غير أن الريادة لهذه المدرسة النقدية الدولية تخص "هارى جونسون" وإلى دراساته التى نشرها عام ١٩٧٣ تحت عنوان. Further Essays in Monetary Economics (٢) . ففى هذه الدراسات أمكن لجونسون أن يضع اللبنة الأولى لجهد كثير من الدراسات النقدية الدولية التى أمكن لها أن تظهر معالم وخصائص المنهج النقدى لميزان المدفوعات، وهى الدراسات التى إشتكت جميعها فى النظر إلى أن ميزان المدفوعات هو فى حقيقته ظاهرة نقدية ، وصاغت له إطاراً نظرياً قائماً على التحليل الإقتصادى الكلى (٣). يضاف إلى ذلك أن هذه الدراسات تشير فى مجموعها إلى أن تغيرات الكمية النقدية فى إقتصاد قومى صغير نسبياً مثل غالبية الإقتصاديات الأوربية تنعكس فى المقام الأول على صافى ميزان مدفوعاته ،

---

(١) راجع الدراسات التالية لأقطاب مدرسة شيكاغو النقدية الدولية :

- H.G. Johnson "The Monetary Approach to the Balance - of - Payments" in: Journal of International Economics, Vol. 7, 1977.
- , -----, "Elasticity, Absorption, Keynesian Multitplier, Keynesian, Policy and Monetary Approaches to Devaluation Theory" Simple Geometric Exposition," in : the American Economic Review, Val 66, 1978.
- R.A. Mundell, International Economics, New york, 1968.
- J.A. Frenkel, H.G.Johnson, (Eds), The Monetary Approach to the Balance - of - Payments, George, Allen Unwin Ltd., London, 1976.
- A.K.Swoboda, "Monetary Approaches to Balince - of - Payments Theory" in : E.Classen and P. Salin (Eds.), Recent Issues in International Monetary Economics, North - Holland publishing Company, Amsterdam, 1976.
- E.M. Classen, "Weltinflation Bei Flexiblen wechsellkursen", in: Kompndium der Alternative Policies, München, 1977.
- , -----, "Währungstheorie to Achieve Internal and External Equilibrium : A Graphical Overview", in: Zeitschrift für Nationalökonomie, Wien, Bd. 33 (1975).
- M. Willms, "Ursachdern der Inflation" in, A. Wall (Ed.) Inflation, München, 1979.

(٢) - راجع هذا التجمع لمقالات جونسون :

- H.G.Johnson, Further Issues, in, Monetary Economics, Cambridge, 1973.

وليس على معدل التضخم الوطنى لهذا الإقتصاد على النحو الذى روجت له مدرسة ميلتون فريدمان. ولقد أمكن لتلاميذة جونسون تطوير أفكاره إلى حد القول بأن التضخم النقدى العالمى - ممثلاً فى التغيرات التى تطرأ على المستويات العالمية للأسعار - لا يتوقف على معدلات التضخم القومية للإقتصاديات القومية التى يتكون منها الإقتصاد العالمى، وإنما يتوقف بالدرجة الأولى على التغيرات التى تطرأ على (الكمية النقدية العالمية) .World Money Supply

ويبدأ المنهج النقدى بوضع تعريف جديد لميزان المدفوعات فى إطار وصفه كظاهرة نقدية. وفى هذا الخصوص ينظر إلى رصيد ميزان المدفوعات على أنه التغير فى صافى الإحتياطيات النقدية الدولية (صافى الأصول الأجنبية)، وهذه الأخيرة تعادل رصيد ميزان المعاملات الجارية ، مضافاً إليه رصيد ميزان التحويلات الرأس مالية. هذا التعريف يمكن بلورته فى معادلة رياضية بسيطة على الوجه التالى :

$$ت س م = ع ت ط = ت + س م \text{ ————— (١)}$$

وتشير الإختصارات الواردة فى المعادلة رقم (١) على ما يلى :

$$ت س م = \text{الرصيد الكلى لميزان المدفوعات.}$$

$$ع ت ط = \text{صافى الإحتياطيات النقدية الدولية (صافى الأصول الأجنبية).}$$

ت = رصيد الميزان التجارى (أو ميزان المعاملات الجارية بمعناه

(١) - من بين هذه الدراسات المراجع التالية :

- R.Dornbusch, "Currency Depreciation, Hoarding, and Relative Prices", in : The Journal of Political Economy, Vol. 81 (1973).
- M.Mussa, "Tariffs and rhe Balance of Payments : A Monetary Approach". in : J.A. Frenkel, H.G. Johnson, The Monetary Approach to the Balance - of - Payments, London, 1975 .
- M.E. Kreinin, L.H. Officer, "The Monetary Approach to the Balance - of - Payments : A Survey", in : Princeton Studies in International Finance, Princeton University, No . 43, New Jersey, 1978.

(الضيق).

س م = رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية.

وفى محاولة رياضية بسيطة أخرى يتم الربط بين صافى الإحتياطيات النقدية الدولية وسوق النقد الوطنى على الوجه التالى :

$$ع ت ط = د (ط ن - ع ن) . \text{-----} (٢)$$

حيث تشير الرموز السابقة إلى كل من .

ع ت ط = صافى الإحتياطيات النقدية الدولية.

د = دالة.

ط ن = الطلب على النقود.

ع ن = عرض النقود.

ومضمون المعادلة رقم (٢) هو أن صافى الإحتياطيات النقدية الدولية يتوقف على الفجوة فى سوق النقد بالدولة قيد البحث، أى على الفجوة بين عرض النقود والطلب عليها (ط ن - ع ن).

ويمكن التعبير عن كل من الطلب على النقود (ط ن) وعرض النقود (ع ن) من خلال المعادلتين التاليتين أرقام (٣) ، (٤) على التوالى :

$$ط ن = د (م ، ي ، ق) \text{-----} (٣)$$

حيث تشير الرموز السابقة إلى كل من :

ط ن = الطلب على النقود.

ي = الدخل القومى الحقيقى.

م = المستوى العام للأسعار.

ق = سعر الفائدة.

أما عرض النقود فيعبر عنه رياضيا بالمعادلة رقم (٤) التالية :

ع ن = ض ( م ن ح + ت ط ) ————— (٤).

حيث تشير الإختصارات السابقة إلى كل من :

ع ن = عرض النقود.

ض = مضاعف خلق الودائع.

ع ن = ض ( م ن ح + ع ت ط ) ————— (٥).

حيث تشير الإختصارات السابقة إلى كل من :

ع ن = عرض النقود.

ض = مضاعف خلق الودائع.

م ن ح = الإئتمان المحلى.

ع ت ط = صافى الإحتياطيات النقدية الدولية.

م ن ح + ع ت ط = الإئتمان المحلى + صافى الإحتياطيات النقدية الدولية = القاعدة النقدية.

ومضمون المعادلة رقم (٣) هو أن الطلب على النقود عبارة عن دالة فى كل من المستوى العام للأسعار، مستوى الدخل القومى الحقيقى، سعر الفائدة. أما المعادلة رقم (٤) فتشير إلى أن عرض النقود يساوى القاعدة النقدية × مضاعف خلق الودائع. وتنقسم القاعدة النقدية إلى قسمين : القسم الأول ويختص بالإئتمان المحلى الذى يسيطر عليه البنك المركزى بهدف التوسع فى العرض الوطنى للنقود. ويزداد هذا الجزء أو ينقص من خلال أدوات السياسة النقدية المعروفة والتى يرسمها البنك المركزى للدولة قيد البحث . أما القسم الثانى فيتعلق بصافى الإحتياطيات النقدية الدولية ، وهو ذلك الجزء من القاعدة النقدية الناتج عن تدخلى البنك المركزى فى سوق الصرف الأجنبى للدولة قيد البحث .

وفى ضوء هذه المعادلات الأربعة يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

أولاً : يتكافأ رصيد ميزان المدفوعات مع صافى الإحتياطيات النقدية الدولية (أو التغير فى صافى الأصول الأجنبية)، وهو بهذا التعريف عبارة عن - أى رصيد ميزان المدفوعات - التغير فى الطلب على النقود مطروحاً منه التغير فى الإئتمان المحلى .

ثانياً : إذا كان عرض النقود أكبر من الطلب عليها (ع ن < ط ن) - وهو يشير إلى وجود فائض فى عرض النقود - ، فإن معنى ذلك أن التغير فى الإئتمان المحلى يكون أكبر من التغير فى الطلب على النقود ( $\Delta$  م ن ح <  $\Delta$  ط ن). ويؤدى هذا الوضع إلى أن يصبح التغير فى صافى الإحتياطيات النقدية الدولية سالبا، أى ع ت ط > الصفر. ويؤدى هذا الوضع الأخير إلى أن يصبح رصيد ميزان المدفوعات هو الآخر سالبا، بمعنى أن : ت س م > صفر.

ثالثاً : إذا كان عرض النقود أقل من الطلب عليها (ع ن > ط ن) - بمعنى وجود فائض فى الطلب على النقود - فإن معنى ذلك أن : التغير فى الإئتمان المحلى أقل من التغير فى الطلب على النقود ( $\Delta$  م ن >  $\Delta$  ط ن). ويؤدى هذا الوضع إلى أن يصبح التغير فى صافى الإحتياطيات النقدية الدولية (التغير فى صافى الأصول الأجنبية) موجبا، أى أن : ع ت ط < صفر. وتشير هذه الحالة الأخيرة إلى أن رصيد ميزان المدفوعات أصبح رصيذا موجبا، بمعنى أن : ت س م < صفر.

رابعاً : إذا كان عرض النقود مساويا للطلب عليها (ع ن = ط ن)، بمعنى إختفاء كل من فائض عرض النقود وفائض الطلب عليها، فإن هذا الوضع التوازنى ينعكس فى المساواة بين التغير فى الإئتمان المحلى والتغير فى الطلب على النقود ( $\Delta$  م ن ح =  $\Delta$  ط ن). من هنا أيضا تصبح التغيرات فى صافى الأصول الأجنبية مساوية بدورها للصفر، أى أن : ع ت ط = صفر. وينعكس هذا الوضع الأخير فى وجود رصيد لميزان المدفوعات معادل هو الآخر للصفر، أى أن : ت س م = صفر.

وفى ضوء هذه الملاحظات نحاول بيان كيف تلعب السياسة النقدية دورها

فى تكيف ميزان المدفوعات. وفى هذا الخصوص فإن المنهج النقدى يضع مجموعة الفروض التالية لتحليله لظاهرة تكيف ميزان المدفوعات :

● يعتبر الإقتصاد القومى قيد البحث صغيراً نسبياً، ومنفتحاً على الإقتصاد العالمى لتميزه عن فكرة الإقتصاد المغلق التى ركز عليها النقديون الأوائل تحليلهم للظواهر النقدية.

● إعتماء الإقتصاد القومى قيد البحث على نظام سعر الصرف الثابت، وذلك لإستيعاب أثر تغيرات سعر الصرف على تكيف ميزان المدفوعات.

● ثبات المتغيرات الإقتصادية الكلية للإقتصاديات القومية الأخرى التى يتكون منها الإقتصاد العالمى ، والتى تدخل فى الوقت نفسه فى علاقات إقتصادية مع الدولة قيد البحث .

● نمو الإقتصاد القومى قيد البحث بمعدلات نمو إقتصادية مطردة بمرور الوقت، مع إفتراض ثبات مستويات الأسعار والفائدة. من هنا فإن معدل نمو الطلب على النقود يتكافأ مع معدل النمو الإقتصادى لهذه الدول . فإذا زاد عرض النقود بنفس معدل نمو الطلب عليها، فإن السوق النقدية سوف تشهد توازناً بين عرض النقود والطلب عليها، أى لا يحدث إختلال فى هذه السوق.

وفى ضوء هذه الفروض - وبالرغم منها - دعنا نفترض أن البنك المركزى للدولة قيد البحث قد أفرط فى زيادة الإئتمان المحلى من خلال أدوات السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة ، تغيير نسبة الإحتياطى القانونى وغيرها. والنتيجة الطبيعية لذلك هى زيادة عرض النقود بمعدل أكبر من الطلب عليها. وكننتيجة لذلك تزداد الأرصدة النقدية الفعلية التى فى حوزة الأفراد عن مستويات هذه الأرصدة التى يرغبون فى الاحتفاظ بها. وأمام هذا الوضع الجديد الناشئ عن إختلال السوق النقدية. فإن المقيمين بالإقتصاد القومى قيد البحث يرغبون فى إنفاق هذه الزيادة فى أرصدتهم النقدية على شراء السلع والخدمات. غير أنه من الملاحظ أن إنفاق هذه الزيادة على شراء السلع

والخدمات الوطنية من السوق المحلي لن يؤدي إلى التخلص من الزيادة في عرض النقود. أما إتجاه المقيمين إلى الإنفاق على شراء السلع والخدمات الأجنبية فيساهم في التخلص من الزيادة التي شاهدها عرض النقود. وغنى عن البيان أن هذا الإتجاه الإنفاقي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الواردات ، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات ، وهو عجز يرجع إلى زيادة عرض النقود داخل الإقتصاد القومي قيد البحث بمعدل أكبر من معدل النمو في الطلب على النقود.

وإذا تناولنا الحالة العكسية التي نفترض فيها أن البنك المركزي قد تراخى في زيادة الإئتمان المحلي إلى درجة أصبح ينمو فيها عرض النقود بمعدل أقل من معدل نمو الطلب عليها. وغنى عن البيان أن الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الجمهور أصبحت أقل من المستويات المرغوب الإحتفاظ بها من هذه الأرصدة . وينشأ عن هذا الوضع الجديد إختلال في السوق النقدية يأخذ مظهراً مختلفاً عن الحالة الأولى، إذ تعاني هذه السوق من وجود فائض في الطلب على الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الإحتفاظ بها. وأمام هذا الوضع الجديد يحاول الجمهور تغطية هذه الزيادة في فائض الطلب على النقود من خلال سحب أرصدهم من الخارج. ويتحقق ذلك من خلال قيام المقيمين ببيع السلع والخدمات والأصول المالية إلى غير المقيمين ، مع تخفيض إنفاقهم على شراء السلع والخدمات والأصول المالية من الخارج. وبطبيعة الحال فإن هذه التصرفات التي يطلقها المقيمون تنتهي إلى زيادة الصادرات وواردات رؤوس الأموال مع تخفيض الواردات، وبالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات.

وفي إطار التحليل المتقدم تبرز أهمية السياسة النقدية كوسيلة فعالة في إحداث التكيف والتوازن المطلوب في ميزان المدفوعات . فما دام سبب عجز ميزان المدفوعات هو زيادة عرض النقود بمعدل أكبر من الطلب عليها، فإن علاج العجز يكمن في تدخل السياسة النقدية لفرملة زيادة عرض النقود،

وتخفيضها إلى أن تعود إلى مستواها التوازنى الذى يحقق المساواة بين الزيادة فى معدل نمو عرض النقود والزيادة فى معدل نمو الطلب على النقود. وإذا أخذنا الحالة العكسية وهى حالة وجود فائض فى ميزان المدفوعات ناشئ عن تراخى معدل نمو عرض النقود بالنسبة لمعدل نمو الطلب عليها، الأمر الذى أدى إلى وجود فائض فى الطلب على النقود بالسوق النقدية. من هنا يجب على السياسة النقدية التدخل لزيادة معدل نمو عرض النقود لى تتكافأ مع معدل نمو الطلب على النقود.